



الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

يهود الجزائر من مرسوم كريميو 1870م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام

إعداد:

- قلعي أحلام.
- زيتوني هدى.

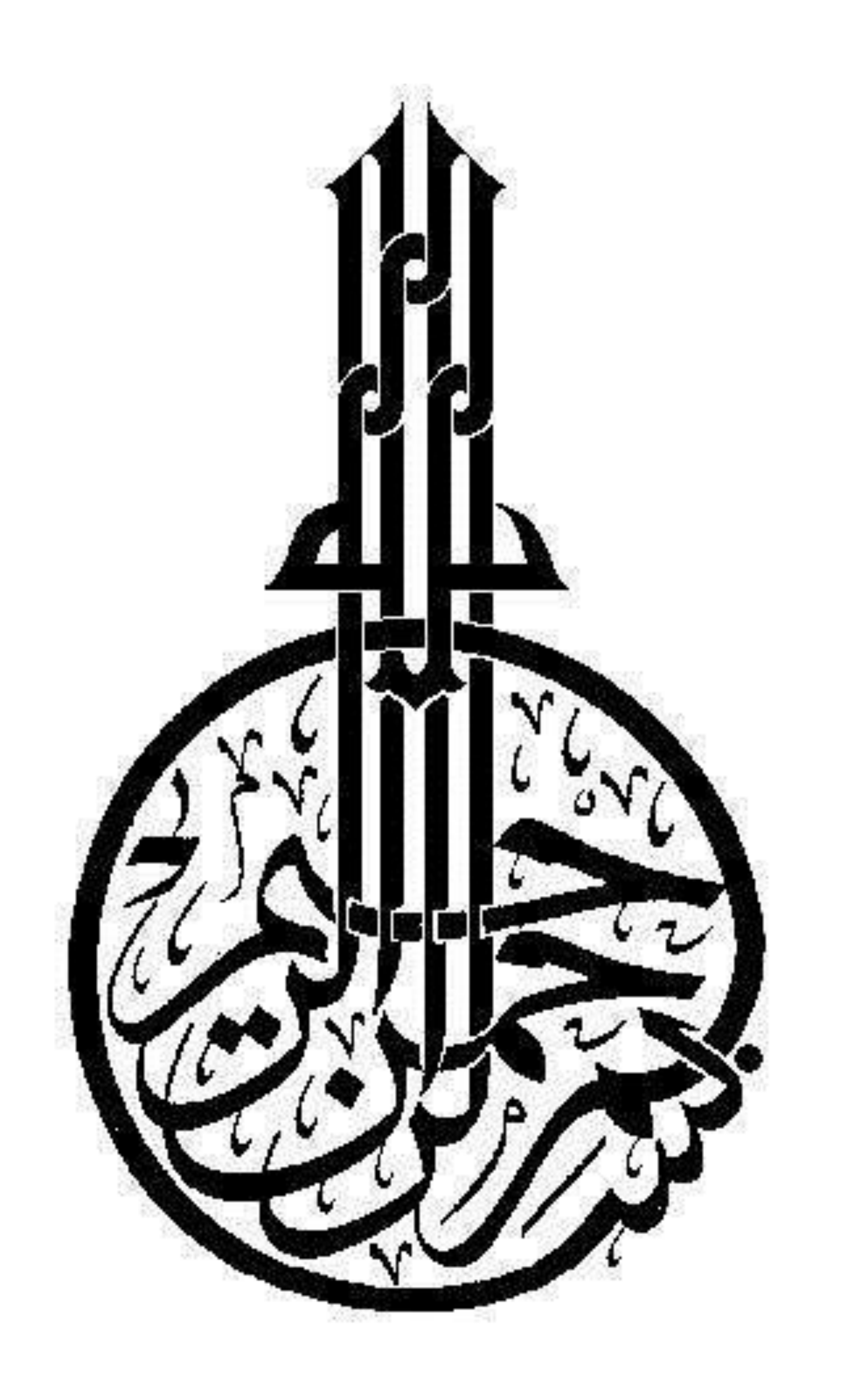
إشراف:

الأستاذ الدكتور: شايب قدادرة.

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
د : فركوس ياسر	أستاذ محاضر	رئيسا	جامعة قالمة
أ .د شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا	جامعة قالمة
أ.الحواس غربي	أستاذ محاضر	عضو مناقش	جامعة قالمة

السنة الجامعية: 2017 – 2018م


بسم الله الرحمن الرحيم



الشكر و التقدير

الحمد لله الذي يسر لنا السبيل و بلغنا شهادة العلم التي أرادها أن تكون لنا إذ ضورها لنا في هذا العمل المتواضع فالشكر له إذا اجتهدنا و الشكر له إذا أصبنا بعونه فالحمد لله كثيرا و لا يفوتنا في هذه الدراسة المتواضعة، فنتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور المشرف "شايب قدادرة " الذي و بالرغم من انشغالاته و ارتباطاته إلا أنه وجهنا علميا و منهجيا.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر و العرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة مسبقا.

كما نشكر كل من قدم لنا يد المساعدة سواء من قريب ومن بعيد وعلى رأسهم مكتبة الجامعة ومكتبة الولاية.

و في الأخير نسأل الله تعالى أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الوجود اليهودي في الجزائر قبل الاحتلال.

المبحث الأول: الأصول الأولى للوجود اليهودي في الجزائر.

المبحث الثاني: النشاط التجاري ليهود الجزائر.

المبحث الثالث: النشاط السياسي ليهود الجزائر.

المبحث الرابع: اليهود و علاقاتهم بقضية ديون الجزائر على فرنسا.

المبحث الخامس: مناطق تواجد اليهود في الجزائر.

الفصل الثاني: أوضاع اليهود في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1870.

المبحث الأول: موقف يهود الجزائر من الاحتلال الفرنسي.

المبحث الثاني: سياسة فرنسا اتجاه يهود الجزائر.

المبحث الثالث: التنظيمات الفرنسية اتجاه يهود الجزائر.

الفصل الثالث: مرسوم كريميو و تجنيس يهود الجزائر 1870.

المبحث الأول: ظروف صدور مرسوم كريميو.

المبحث الثاني: ترجمة لشخصية أدولف كريميو.

المبحث الثالث: محتوى المرسوم.

المبحث الرابع: أهم المواقف من مرسوم كريميو.

المبحث الخامس: الامتيازات التي حصل عليها يهود الجزائر.

خاتمة.

قائمة الملاحق.

قائمة المصادر و المراجع.

مقدمة

مقدمة:

يعد الوجود اليهودي في الجزائر ونشاطهم من القضايا الهامة التي تتطلب الدراسة وذلك لكثرة نشاطاتهم المختلفة وخاصة في الميدان التجاري وهو الموضوع الذي اثار اهتمامنا للبحث فيه بهدف الوقوف في خلفيات هذا الوجود وطبيعة النشاط التجاري والسياسي وخاصة قضية الديون وعلاقتهم بالسلطات الاستعمارية الفرنسية التي تعاملت معهم بسياسة خاصة، بل أصدرت في مصالحهم عدة قوانين ومراسيم مثل مرسوم كريميو 24 أكتوبر 1870م الشهير وهو موضوع مذكرتنا هذا ومن هنا نقوم بطرح الاشكالية التالية :ماذا يمثل الوجود اليهودي في الجزائر؟ ولماذا صدر مرسوم خاص بهم؟

وتتدرج ضمن هذه الاشكالية العديد من التساؤلات:

كيف تواجد اليهود في الجزائر؟

ماهي علاقتهم بالمجتمع الجزائري؟

ما طبيعة السياسة الفرنسية اتجاههم؟

ماهي الظروف التي ادت إلى صدور هذا المرسوم؟

و كيف صار مصير اليهود بعد صدور المرسوم؟

وتتمثل حدود دراسة موضوعنا المتمثل في يهود الجزائر من مرسوم كريميو في الفترة الممتدة من 1830م الى 1939م أي قبل اندلاع الثورة التحريرية.

الأسباب:

ومن هنا جاءت هذه الدراسة الموسومة "ليهود الجزائر من خلال مرسوم كريميو 1870م "كموضوع للمساهمة في فهم هؤلاء يهود الجزائر ومكانتهم في هذه المدينة خاصة

عند احتلال فرنسا لها ونوضح كذاك دور اليهود في تعميق الوجود الفرنسي للجزائر وتبيان حقيقتهم المتمثلة في السعي وراء تحقيق مصالحهم خاصة من مرسوم كريميو، وقد يكون منطلق هذه الدراسة نابغا من بعض الميول الشخصية قصد التعرف غلى أحداث مهمة من تاريخ الجزائر ومبرزين دور طائفة اليهود تجاه الاحتلال الفرنسي.

منهج البحث:

وقد اتبعنا لدراستنا لموضوع "يهود الجزائر من خلال مرسوم كريميو 1870م "المنهج التاريخي الوصفي من خلال تتبع التسلسل التاريخي للأحداث.

خطة البحث:

وعلى ما سبق ذكره من الأسئلة وحسب طبيعة موضوعنا فقد قسمنا العمل الى العناصر الأساسية، مقدمة مزودة بثلاثة فصول عالجنا فيها موضوع الدراسة ثم خاتمة فيها حوصلة أو النتائج التي خرجنا بها من البحث ومجموعة من الملاحق.

أما بالنسبة للمقدمة فقد عرفنا فيها بالموضوع وأسباب اختياره وأهم العراقيل التي صادفتنا اضافة الى أهم الكتب والخطة المتبعة فيه ما يلي:

الفصل الأول: تحت عنوان "الوجود اليهودي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي "كان عبارة عن فصل تمهيدي تناول الأصول الأولى لليهود ونشاطهم التجاري بالسيطرة عليها ونشاطهم السياسي من حلال سيطرتهم على الدبلوماسية ثم قضية الديون أي التواطؤ في الاحتلال وموقف اليهود من ذلك، ثم تعداد اليهود في الجزائر.

أما الفصل الثاني: فكان تحت عنوان "أوضاع اليهود في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830م-1870م، وقد تناولنا فيه عن موقف يهود الجزائر من الاحتلال الفرنسي الذي كان له الأثر الكبير وجاء مدعما للغزو ثم تناولنا موقف فرنسا من يهود الجزائر، وأيضا تناولنا

الاجراءات الفرنسية تجاه يهود الجزائر من خلال السياسة التعليمية لليهود والوقع الثقافي ثم التنظيم الطائفي والقضائي والسياسي لهذه الطائفة.

أما الفصل الثالث: فكان تحت عنوان "مرسوم كريميو وتجنيس يهود الجزائر 1870م "وتطرقنا فيه عن الظروف صدور مرسوم كريميو، ثم ترجمة لشخصية أدولف كريميو ثم تناولنا قانون كريميو، والمواقف من مرسوم كريميو اضافة الى ذلك تطرقنا الى الامتيازات لليهود في الجانب الاجتماعي والقضائي والسياسي والاقتصادي.

وأنهينا دراستنا هذه بخاتمة تدور حول أهم النتائج المتوصل اليها من خلال البحث في موضوع يهود الجزائر من خلال مرسوم كريميو 1870م.

المصادر و المراجع:

ومن أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها من خلال مذكرتنا هذه واستفدنا منها كثيرا نذكر: فوزي سعد الله يهود الجزائر هؤلاء المجهولون ج1 وموعد الرحيل ج2، وقد استفدنا منه من خلال دراستنا للوجود اليهودي للجزائر و نشاطاتهم التجارية والسياسية، كذلك شارل أندري جوليان تاريخ الجزائر المعاصر ج1، الذي ساعدنا في الترجمة لشخصية ادولف كريميو، صموئيل أنيتجر اليهود في البلدان الإسلامية "1850-1950"،الذي انطلقنا منه حول التنظيمات الفرنسية اتجاه يهود الجزائر، بفايير سيمون الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830م-1950م ج1، وقد ساعدنا هذا الكتاب في الامتيازات التي منحها مرسوم كريميو ليهود الجزائر.

الصعوبات:

وتعتبر الصعوبات من مميزات البحث العلمي فقد لخصنا أهمها في كوننا في البداية لم نستطع ادراك الموضوع بسهولة ثم تجاوزنا هذه الصعوبات من خلال البحث في المراجع.

الفصل الأول:

الوجود اليهودي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي.

المبحث الأول: الأصول الأولى للوجود اليهودي في الجزائر

المبحث الثاني: النشاط التجاري ليهود الجزائر.

المبحث الثالث: النشاط السياسي ليهود الجزائر.

المبحث الرابع: اليهود وعلاقتهم بقضية ديون الجزائر على فرنسا.

المبحث الخامس: مناطق تواجد اليهود في الجزائر.

المبحث الأول: الأصول الأولى للوجود اليهودي للجزائر.

تعتبر مدينة الجزائر أنموذجا حيا لتعايش جماعات يهودية مختلفة، فقد سجل منذ القديم توافد عناصر يهودية الى شمال إفريقيا ونظرا لما لحق بهم من شتات استقروا بالمراكز التجارية التي أنشأها الفينيقيون على السواحل، واستمر توافدهم بصفة غير منتظمة خلال العهود الرومانية والوندالية والبيزنطية ومع بداية الفتوحات الاسلامية توافد اعداد من اليهود واستقروا بالمدن الداخلية وشكل هؤلاء جميعا ما عرف بجماعة اليهود الأهالي أو التوشاييم[1].

التوشاييم أو الاهالي كان وجودهم قديم بالجزائر، هذه الفئة أصبحت مع مرور الزمن منصهرا في المحيط الثقافي الحضاري والاجتماعي الجزائري، إذ يصعب تمييزهم عن غيرهم من الجزائريين، وعمق هذا الانصهار أدى إلى تسميتهم باليهود الأصليين ولقبهم أخرون باليهود الشكليين نسبة إلى الشكلية وهي صحيفة معدنية كانوا يعلقونها حول أعناقهم لتمييزهم عن غيرهم، ثم ظهرت التسمية العبرية الجدية في الأوساط اليهودية المعروفة بالتوشاييم[2].

بحيث نجد أن الوجود اليهودي بالجزائر قديم لكن بدايته غير معروفة على وجه التحديد، فمن المؤرخين من أرجعه إلى قرابة 3000 سنة، أي منذ قدوم الفينيقيين الى شمال إفريقيا لممارسة التجارة كغيرهم من الامم[3].

وقد هاجر اليهود أيضا من إيطاليا 1342م، وكانت مدينة الجزائر من المدن التي استقر بها اليهود وعرف هؤلاء القادمون الجدد " بالمغورشيم " أو " الميغوراشيم "[4] والميغور

---

[1] نجوى طوبال، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر، "1700، 1830م "من خلال سجلات المحاكم الشرعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 م، ص ص 60 61.

[2] فوزي سعد الله، يهود مدينة الجزائر خلال عهد الدايات "1700 1830 م "، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009م، ص 61.

[3] كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 م، ص 20.

[4] Maing Ernest .Les juifs dAlger sous la domination Torque .1952.p101.

معناها بالعبرية المطارد كما عرفوا أيضا بحاملي القبعات أو الكابوسيين تمييزا عن حاملي العمائم " اليهود الأهالي"[1].

ويمكن القول أن الطائفة اليهودية في الجزائر تكونت من ثلاث عناصر أساسية وهي:

الأهالي الذين احتفظوا بعقيدتهم وكانوا جزائريين، وثانيا اليهود الاندلسيين الذين تعرضوا للاضطهاد الاسباني وهاجروا الى الجزائر واستقروا فيها وتأقلموا مع أوضاعها[2]، وثالثا اليهود المغامرين الذين هاجروا الى الجزائر من مختلف الدول الاوروبية في أوائل العهد العثماني بحثا عن الثروة والاستغلال التجاري والنفوذ السياسي[3].

---

[1] فاطمة بوعمامة، اليهود في المغرب الاسلامي خلال القرنين 7و 8 الموافق ل 14 و15م، مؤسسة تنور الحكمة، الجزائر، 2011م، ص 45.

[2] هدى درويش، العلاقات التركية واثرها على البلاد العربية منذ قيام يهود الدونمة 1648، الى غاية نهاية القرن العشرين، ج1، دار القلم للنشر والتوزيع، دمشق، ص 29.

[3] يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر 1897 م، 1962م، دار البصائر، ط 1، الجزائر، 2009م، ص 270.

المبحث الثاني: النشاط التجاري ليهود الجزائر.

نجد أن يهود الجزائر، شكلوا جماعة وظيفية نشيطة ويمكن التمييز بين نوعين من النشاطات الاقتصادية التي مارسها هؤلاء: أولا: الصنائع والحرف ثانيا: النشاطات المالية[1].

أولا: الصنائع والحرف: يعرفها ابن خلدون أنها ملكة في امر عملي فكري، فبكونه عمليا هو جسماني وبكونه فكريا تتطلب تفكير وتدريب، بما فيها من نجارة، خياطة وحياكة من أهم الحرف التي مارسها اليهود هي: " الصياغة " إذ اشتهروا باشتغالهم بجميع[2] الحرف التي لها علاقة بالمجوهرات والمعادن الثمينة كالذهب والفضة، حيث احتكروا هذا المجال إحتكارا تاما، نجد الطبقة المتوسطة التي كانت متكونة أساسا من الميغورشيم في المدن الساحلية والداخلية، وحتى التوشاييم في جرجرة والواحات مارست هذه الحرفة يني يني وغرداية التي اشتهرت بالمجوهرات الفضية والذهبية ازدهرت في قسنطينة[3].

القزازة هم المشتغلون بصناعة الحرير والمنتجات الحريرية الرفيعة مثل الحواشي وخيوط الحرير والخياطة والطرز كانت من أهم الصنائع التي أتقنها اليهود رجالا ونساءا وإزدهرت الخياطة في قسنطينة، إضافة الى ذلك بعض الحرف كصناعة الزجاج ومقايض البنادق، وبالصيد البحري والمرجان، وبذلك نجد أن اليهود اشتغل بمختلف المدن الجزائرية في الشمال وفي الجنوب كغرداية وتقرت[4].

ثانيا: النشاطات المالية: نعني بها كل نشاط له علاقة بالأموال والتجارة والتسويق ومن بين هذه النشاطات تلك المتعلقة بالمعاملات النقدية كتبديل العملة والسمسرة[5] حيث نجد أن لليهود

---

[1] نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 251.

[2] صلاح الدين بسيوني رسلان، السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون، القاهرة، ص 161.

[3] فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ط2، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر ص158.

[4] نجوى طوبال، المرجع السابق، ص267.

[5] نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 263.

دور أساسي في عملية السمسرة والوساطة التجارية، تحصلت هذه الفئة على أموال طائلة على حساب خزينة الدولة[1].

وبذلك نجدهم برزوا في جوانب إقتصادية مالية ذات مردودات عالية، ولا تجلب الأنظار كالبضائع التجارية التي تحتاج عرضها في الاسواق وأبرزها أعمال الصيرفة وما يتعلق بها[2]

كذلك نجد ظهور عائلتي بكري وبوشناق بمدينة الجزائر كان له الأثر الفعال وكان ذلك سنة 1770 م.

بحيث نجد أن ميشيل كوهين بكري المعروف باسمه المعرب ابن زاهوت الذي أقام تجارة له في أوربا قبل أن يفتح له مركزا في الجزائر سنة 1770م، وكان هذا المركز المتواضع في البداية، غير أنه لم يلبث أن ازدهرت بسرعة وقت انضمام الإخوة اليهود الثلاثة لبكري "إبن زهوات " وابنه داوود وصهره نافطالي بوشناق المعروف باسمه المستعرب –بوجناح – و الذي كان بدوره من أسرة لها علاقات تجارية في الخارج وجاءت إلى مدينة الجزائر سنة 1723 تقريبا كانت معدمة لا تملك قوت يوم، لكن سرعان ما ازدهرت تجارتهم واتسع نطاق عملياتها التجارية.

وبسبب مصاهرة نفطالي بوجناح الحفيد لأسرة بكري اين أنشأت شركة قوية يشترك فيها الدهاء السياسي مع السلطة الجزائرية للبلدان الاجنبية، وبذلك بدأت الشركة تنشط بقوة المال والدهاء فتستورد الخردوات، الاقمشة، القهوة، السكر، التوابل...

لقد كانت الشركة اليهودية بكري –بوشناق التي اتخذت مقرا لها بمدينة الجزائر بطريقة غير مباشرة السبب الرئيسي للاحتلال الفرنسي، بحيث نجد بكري وبوشناق لوحدهما احتكرا

---

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962م، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ص 26.

[2] خضر إلياس جلو، اليهود في المشرق الاسلامي دراسة في التوزيع السكاني والحياة الاقتصادية للحقبة (11 923 هـ 632 1517 م)، صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، 2017م .، ص 157.

منتوجات الجزائر في القرن 18 من الشموع والجلود والأصواف والحبوب التي كانا يصدرانها[1] الى الضفة الشمالية من المتوسط، كما اشتغل اليهود بالتجارة الاسلحة الشرعية وغير الشرعية[2].

كذلك نجد التجار اليهود المتجولين وغير المتجولين دور هام في رواج المنتجات الأوروبية، في الجزائر وبالتالي في سير العلاقات الرسمية في الجزائر، هذا ما أدى الى تضاعف النشاط التجاري لهؤلاء الباعة اليهود[3].

1 مجلة شهرية ، احتلال الجزائر مؤامرة يهودية....من هم اليهود ملوك الجزائر ، المرابط الراصد ، ص2008.

2 عيسى شنوف، يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود، دار المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر، 2008، ص 69.

3 عميراوي حميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005م، ص ص 136 137.

المبحث الثالث: النشاط السياسي لليهود الجزائر.

يمكن تعريف الدبلوماسية بأنها عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدولة تتناول علاقتها ومعاملاتها ومصالحها وعادة ما يطلق على المؤسسة التي تتولى مهنة التمثيل الدبلوماسي اسم البعثة الدبلوماسية وتتخذ مرتبة هذه البعثة بحسب الأهمية التي تكتسبها العلاقات الدبلوماسية لدولة ما مع دولة أخرى[1]، وقد كان اليهوديان بكري المعروف باسم المستعرب (ابن زهوات) وبوشناق (بوجناح) يديران الشركة للتجسس على أحوال المواطنين الجزائريين لفائدة الحكام العثمانيين فكان لهم أعوان معتبرين في شرق البلاد وغربها يخبرونها بكل ما يتعلق بأمور السياسة والتجارة داخل الجزائر وخارجها، وقد استغل اليهوديان ثروتها الطائلة ونفوذهما الواسع لدى بعض الدايات فتدخلا في شؤون البلاد بل تمكنا من زمام السلطة في بعض الوقت وتحت رعاية بعض الباشوات مثل حسن مصطفى قوى نفوذهما واشتد باسمهما في مختلف القطاعات الحيوية للدولة الجزائرية.

وقد كان لبوجناح اتصال دائم مع الدولة الأجنبية وقد كان همزة وصل بين هذه الدولة ونيابة الجزائر إذ تدخل في الازمة التي وقعت بين انجلترا والجزائر عام 1800 وبلغ به التأثير في مجال السياسة الجزائرية إذا استقبل باسم الداي قناصلة من الدنمارك والسويد وهولندا الذين جاءوا محملين بالعوائد والهدايا القنصلية سنة 1801 وذهب به النفوذ البالغ في إدارة شؤون البلاد إلى أن يتكلم باسم الجزائر ويفاوض على لسانها[2].

وقد تدخل أيضا في العلاقات مع فرنسا، إذا كانت فرنسا تعاني إختناق إقتصاديا كبيرا منذ الثورة الفرنسية، بسبب مشاكلها الداخلية والحصار الذي صربته عليها الدول الأوربية وعلى رأسها بريطانيا ولم تجد سوى الجزائر والو م أ الحديدة الاستقلال لتخفيف الحصار عليها، فقام الأسطول الجزائري بقنص السفن الأمريكية المحملة بمختلف البضائع والمئون

[1] كمال بن صحراوي، المرجع سابق، ص 131.

[2] محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791.1830، دار دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 25.

التي كانت فرنسا بأمس الحاجة إليها بإيحاء من اليهوديين، حيث كان يستفيدان منها ماليا وسياسيا بالمتاجرة بالغنائم، ولم يكن أمام فرنسا إلا طلب خدمات جوزيف بكري شريك بوشناق نفطالي بواسطة قنصلها فليز حتى يدفع الداي حسين الى عقد معاهدة بين الجزائر والو م أ سنة 1795 ونجح اليهودي في ذلك مقابل عمولات مالية ومكاسب سياسية جعلت منه الرجل الأقوى الشاغل الدول الأوروبية لا تملأ إلا من خلال هذه القناة اليهودية[1].

وقد تدخل أيضا بكري بوشناق بين فرنسا والجزائر إثر تدهور علاقتها إثر حملة نابليون على مصر سنة 1798، وبفضل تدخلهما تم إطلاق صراح القنصل والرعايا الفرنسيين الذين حبسهم الداي، ولقاء هذه الوساطة والمساعي اتجاه فرنسا تحصلا اليهوديان على حمولة مالية هامة فضلا عن تمكنهما من الإحتفاظ بعقود تصدير الحبوب والمئون المختلفة لجيش نابليون بمصر[2].

بالإضافة إلى الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في العلاقات البريطانية الجزائرية سواء في ترضية الداي على بريطانيا وتحقيق التقارب بينهما لمساعدة الإنجليز على الاستلاء على مواقع فرنسا السياسية والاقتصادية بالجزائر منذ 1809 انتقاما من نابليون أو في تفسير المفاوضات التي جمعت بريطانيا والداي صالح البرتغال حليفة الإنجليز، والتي حضرها بوشناق نفطالي جميع لقاءاتها من بدايتها في نهايتها سنة 1800[3].

أما على مستوى العلاقات الجزائرية الاسبانية التي كانت مشحونة بالعداء والتوترات منذ سقوط الأندلس والمعارك التي تلتها فإن وجود يهودي واحد من طراز نفطالي بوشناق بالديون ولو كعضو غير رسمي كان كافيا لتصفية الأجواء وتطهيرها من الخلفيات القديمة، تمكن اليهودي من إقناع الداي بتوقيع الصلح بينهما لكن لم تمر بضعة أشهر ليعود بوشناق من

---

[1] محمد زروال، المرجع السابق، ص 27.

[2] فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ج 1، مرجع سابق، ص 319.

[3] كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 133.

جديد الى توتير العلاقات بين البلدين بإقحام الإيالة في قضية شخصية تخصه لوحده مع اسبانيا فقد كانت له ديون مع القنصلية الإسبانية في الجزائر، فسارع للتنازل عنها للداي مصطفى من أجل تسديدها والضغط على الاسبان ووقع الداي في الفخ حتى تفاعلت القضية وكادت الحرب تتحول إلى حرب واسعة النطاق وفي الأخير تم التفاهم على أن تدفع إسبانيا الثلث الديون المزعومة فقط من طرف بوشناق[1].

لقد كان النفوذ السياسي الاقتصادي اليهودي أثر بالغ على الجزائر خاصة عندما بلغ أقصى درجاته خاصة في عهد الداي حسين ومصطفى الوزناجي أي من 1792 الى 1805 لذلك كان متوقعا أن ينفجر التعصب والنقمة والمعارضة السياسية حتى من داخل النظام ضد هذا الانحراف السياسي الخطير الذي يمنع احتكار القدرات لمجموعة صغيرة من الناس[2].

[1] فوزي سعد الله هؤلاء المجهولون، ج1، المرجع السابق، ص326.

[2] فوزي سعد الله، المرجع نفسه، ص ص 326 327.

المبحث الرابع: اليهود وعلاقتهم بقضية ديون الجزائر على فرنسا.

تعود أصول هذه القضية إلى مرحلة قيام الثورة الفرنسية وما نتج عنها من صراع بين فرنسا الجمهورية والأنظمة الأوربية الملكية التي تأخر في إظهار بيتها في التصنيف على النظام الجديد، خوفا من انتشار العداوة إلى المنطقة كلها، وفي هذه الظروف أصبحت فرنسا في أمس الحاجة إلى كل المساعدة خصوصا المواد الغذائية الضرورية وعلى رأسها القمع، فقد تعرض الوسط الفرنسي على موجات الجفاف أضرت بالإنتاج الزراعي وصارت السفن الفرنسية تمنعها من تزويد البلاد، فطلبوا من الداي حسين إقراضهم المال رغم أنه أعطى المبعثون الفرنسيين هيركولي مبلغ مليون فرنك وطلب من اليهود إرسال صادراتهم إلى فرنسا[1].

وقد استغل اليهود ظروف فرنسا التي كانت خزينتها خاوية وكان لزما على الحكومة ضمان تموين فرنسا وخاصة أن الوكالة الفرنسية الإفريقية لا تملك للتمويل وفي هذه الحالة فإن شركة بكري تقدم أجالا لتسديد القروض لكن مصحوبة بفوائده، وكذا في نهاية سنة 1795 كانت فرنسا مدانة بمليوني فرنك مع إضافة تموينات إضافية بعد ذلك التاريخ وفي ربيع سنة 1795 تدرعت الحكومة الفرنسية بالنوعية السيئة لجزء من حمولات الحبوب فقرر إرجاء شديد ديون بكري وبوشناق غير أن الجزء من هذه الحبوب[2].

المقدمة من طرف بوشناق قد أدى ذلك إلى حدوث أزمة فائقة بالبيئة للمنتجين والعزيمة عندما تعطلة الحبوب بسبب الجفاف، وبذلك ما ظلت هذه الشركة وأخذت في الانحدار والتماطل زاعمة أنها هي الأخرى لا تزال منتظر من فرنسا شديد الدنيا فكان ذلك لزما على الحكومة الداي أن تتدخل في قضية بكري مع فرنسا بموجب بأن بكري جزائري الجنسية [3]

[1] كمال بن صحراوي ، المرجع السابق، ص ص 157 158.

[2] جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائر 1790 1830، المؤسسة الوطنية للاتصال للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 193.

[3] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام ج 4، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 349.

فتدخل تاليران وزير خارجية فرنسا في القضية لكن لم تسد الديون بسبب الحملة الفرنسية على مصر وبعد إنهاء النزاع بين العثمانيين وفرنسا عادت العلاقات إلى مجراها الطبيعي بين الجزائر وفرنسا، فأصبحت مسألة ديون بكري مسألة من مسائل الدولة الخاصة، لقد توصل بكري بمساعدة وزير الخارجية والدايات أن يحصل على أربع ملايين من الفرنكات ولم يقدم للخزينة الجزائرية سوف 30.000 وبقي في حوزة الفرنسيين سبعة ملايين فرنك[1].

أما كمال بن صحراوي فيقول: "أما اليهود... فقد استلم ورثة بكري وبوشناق المبلغ الذي قيمته 7 ملايين فرنك لكنهم انطلاق من هويتهم اليهودية لم يعطوا الإيالة نصيبها وقد قام الداي مجددا بمطالبة فرنسا بتسديد الديون وأعطى للشركة اليهودية حرية أكبر لتضيق على المصالح الفرنسية في الشرق الجزائري من باب الضغط على الفرنسيين وبذلك كونت لجنة دخلت في المفاوضات مع المعنيين لحل المشكلة وانتهت بتوقيع اتفاقية في باريس على عهد الديات الحسين بتاريخ 28 أكتوبر 1819 فإن الإتفاق الأخير حصرها في 7 ملايين فرنك تدفع في غصون سنة ابتداء من 1 مارس 1820 م.

لكن المادة الرابعة من اتفاق 28 أكتوبر 1819 تضمنت استثناء خطير إذ أستارت إلى دفع المبلغ في غصون عام إلا إذا قدم مواطنون فرنسيين اعتراضات[2]، تدعمها المحاكم بذلك دخلت المسألة نفق جديد، ورغم أن غرفة النواب في فرنسا قبلت بموجب قانون 24 جويلية 1820 الذي أقر اتفاق 28 أكتوبر السابق، أن تدفع 7 ملايين فإن الدعوى ظهرت في فرنسا وليفورن يزعم أصحابها أن لهم ديون على شركة بكري وبوشناق ومنهم اليهودي الجزائري ناتان البكري وقد حدث أن طلبت اسبانيا من الداي حسين تعويضات على حمولات أخذت وهي تحت رايتها وفي المقابل كشف الداي عن قائمة حساب على إسبانيا أن تدفعها إلى شركة بكري ثم كاتب الإسبان واستخلص منه مليون فرنك مقابل تسوية هذا الشكل بصفة

[1] فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء مجهولون، المرجع السابق، ص 251.

[2] كمال بن صحراوي، 1830، المرجع السابق ص ص 163 164.

نهائية وقد كانت العلاقات بين البلدين تنتهي بعد أن رحل قناصلها مدينة الجزائر وبعد استخلاص هذا المبلغ وزعه الداي على ما كانت لهم ديون على بكري ولكن بحضوره حتى يضع حد للشكاوي المتكررة ورغم ذلك بقيت على بكري ديون وهو ما استدعى بيع جميع ممتلكاته في المزاد العلني عام 1826 بثمن قدره 320000 ريال وليست هذه المرة الأولى التي تم فيها مصادرة ممتلكات اليهودية فإثر انتفاضة 1805 ضدهم تعرضت ممتلكات بكري وبوشناق للمصادرة[1].

كذلك قام الداي مصطفى أخرها في 1802/08/12 الموجهة الى نابليون بونابرت فأعطى هذا الاخير الأوامر لاتخاذ إجراءات التسديد إلا أن الظروف الطارئة فالجزائر وفرنسا، كانت فرنسا في حروبها النابليونية بأوروبا التي لم تنتهي إلا في معركة Waterlooسنة 1815 في حين كانت الجزائر منشغلة بثورة بن الأحرش والمجاعة الخطيرة التي عمت البلاد وبثورة الانكشارية سنة 1805 التي أطاحت بالداي مصطفى الوز ناجي بسبب سماحه لليهود يان بكري وبوشناق بتصدير الحبوب الجزائرية إلى خارج رغم حاجة البلاد إليها وبسبب هذه الظروف تم تأجيل قضية الديون إلى تاريخ لاحق وبالضبط سنة 1818 على عهد الداي حسين[2].

---

[1] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 254.

[2] جمال قنان، المرجع السابق، ص 198.

المبحث الخامس: مناطق تواجد اليهود في الجزائر.

أ- مناطق تمركزهم:

عاشت التجمعات اليهودية في المدن الشمالية خصوصا الساحلية وتأثرت مباشرة بما كان يحدث في الإيالة وبقراراتها غير أن درجة هذا الإرتباط والتأثر بها تناقص حدته كلما زادت المسافة الفاصلة بين المراكز التنفذية لقرارات وسياسات الإيالة والتجمعات اليهودية، وهي لا تختلف في ذلك عن علاقة المسلمين بالسلطة المركزية بحيث كلما ضعفت حضور السلطة كلما زادت هذه التجمعات في تدعيم استقلاليتها الذاتية، حيث كانت حياة اليهود في الجنوب والواحات مثلا أكثر استقرار منها في الشمال لبعدها عن الاضطرابات والمعارك والكوارث الشمال، بينما نسبة كبيرة من اليهود الشمال توجهوا للعاصمة لا تتجاوز إقامتها بضعة سنوات بسبب تأثر الأوضاع السياسية الأمنية والإقتصادية[1].

وفي مدينة الجزائر مثلا كثيرا ما غادرت عائلات يهودية كلها البلاد بمجرد بسبب كساد تجارتها، العودة إلى الجزائر كذلك كانت تحكمها أيضا نفس المحفزات والشروط ومدى الاستقرار إلى حد جعل حياتهم مقسمة بين الجزائر مثلا وإيطاليا وتونس وفرنسا وإسبانيا وبالتالي كانت هويتهم مركبة من كل هذه الهويات المختلفة مما يؤدي إلى صعوبة تحديد جنسية هذه العائلات فعليا فهي إذن تنتمي كل هذه البلدان[2].

لقد كان هؤلاء كشركاتهم ومحلاتهم متعددي الجنسيات فكانت عائلة كوهين مترددة بين مدينة الجزائر ومدينة ليفورن الإيطالية لفترة طويلة ظاهرت الحارات اليهودية بشكل رسمي بقرار من السلطات في المغرب العربي بمدينة فاس لأول مرة سنة 1438 وسميت "بالملاح "

---

[1] فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء مجهولون ج1، مرجع سابق، ص 149.

[2] فوزي سعد الله، المرجع نفسه، ص 150.

ثم ثاني حارة بمراكش سنة 1557 والتالية بمدينة مكناس 1682من أجل حماية اليهود من غضب الجماهير، وأحاطت نفس الظروف تقريبا بظهور التمركز الديمغرافي اليهودي. [1]

وكان عقد الذمة يفترض على الدولة الإسلامية حماية أمن وممتلكات وحريات اليهود حيث في الحارة أو "الملا ح "كتب "بيدو بوسانحا ": "منع اليهود وسائل الراحة أكثر مما منح المسلمون أنفسهم"[2].

في الميزاب عاش اليهود في جو من الأخوة والتسامح مع المسلمين الإباضين ولم يسجل التاريخ أية تجاوزات أو انتهاكات لحقوقهم فقد كان كل طرف يعيش في جو محترم ومتكامل للعمل، وقد كان عدد اليهود في منطقة القبائل قليلا جدا لذلك لم يحتاجوا غلى التجمع في حي خاص بل عاشوا مثل سكان المنطقة حيث اشتغلوا عادة بصباغة الحلى والجواهر الفضية والذهبية خاصة في "بني بني " وتكلموا باللهجة القبائلية[3].

ب- تعداد اليهود:

فقد ذكر ماسون أنه في إحصاء تقديري لسكان مدينة الجزائر عام 1621 كان العدد الإجمالي 160000 نسمة منهم 97000 من الأهالي 30000 من الأتراك و10000 من اليهود وكان كل من محمد دادة ونجوى طوبال قد لخصوا أراء المؤرخين حول أعداد اليهود في مدينة الجزائر، فإن إيزانيث قد لخص بدوره هذه الآراء لكنه تحفظ بشكل هايدو وحيث وجد إيزانيث في وثيقة أخذها من الأرشيف الفرنسي تعود إلى الفترة ما بين 1616-1660 أن عدد اليهود في الجزائر تعود وتتراوح مابين 8000 نسمة و9000 نسمة، وقد قدر "دارفيو " عددهم عام 1674 ما بين 10000 نسمة و12000 نسمة وهي أرقام متقاربة الى حد

[1] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ المدن الثلاث، الجزائر، المدية، مليانة، مديرية الفنون والأداب للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2005، ص 22.

[2] فوزي سعد الله، الجزائر هؤلاء مجهولون، مرجع سابق، ص ص 151 152.

[3] نجوى طوبال، يهود مدينة الجزائر في عهد الدايات (1700 1830)، من خلال سجلات المحاكم الشرعية، وزارة الثقافة، الجزائر (د.س)، ص 80.

كبير لكن نجد إحصائية "ماسون " لعام 1724 التي قدرت عددهم 5000 نسمة ويردها بإحصائية 5000 "دوتاسي " التي مفادها أن عدد الأسر اليهودي كان عام 1725 وفي هذا تفاوت بالغ[1].

ونلاحظ أن عدد اليهود تزايد خلال القرن 18 لا سيما النصف الأول منه ولعل ذلك يعود الى عدد الوافدين من أوربا خاصة من ليفورن لكن النصف الثاني من القرن 18 حمل معه تراجعا في عدد اليهود الجزائر ولعل ذلك يعود إلى:

- اقتصاديا: التغيرات التي عرفها البحر الأبيض المتوسط خاصة تراجع نشاط الأسطول البحري الجزائري الذي كان يوفر المادة الأولية الخام للنشاطات اليهودية ونقصد بذلك الأسرى والغنائم كانت تباع فتوفر سلعا يتاجر بها اليهود.

*صحيا: من جهة أخرى لا يمكن إغفال الظروف الصحية على مجموع سكان الجزائر بمن فيهم اليهود فمرض الطاعون الذي أصاب المنطقة عام 1793و 1794 أدت إكاموت 1771 يهودي وكان يقبل ما بين 50 و150 يوميا بقسنطينة[2].

ثم عن الظروف السياسية التي عاشتها البلاد في بداية القرن 19 م خصوصا الثورة على اليهود جعلت كثيرا منهم يغادرون البلاد، كما حدث مع 200 عائلة يهودية هاجرت إلى ليفورن ومنها عائلتي بكري وبوشناق اللذان فرتا على متن السفينة السويسرية في حين هاجرت 100 عائلة إلى تونس[3].

---

[1] نجوى طوبال، المرجع نفسه، ص 83.

[2] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري 1792 1830، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 51.

[3] أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد الشريف نقيب أشراف الجزائر، تر: توفيق مدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 88.

فلما رأى الأتراك ذلك قالو نحنو أردنا قبل اليهود استراحة منهم، بينما فر الكثير منهم [1] إلى القنصلية الفرنسية حيث تدخل القنصل " ذو بواتنفل " لحمايتهم.

ونتيجة لهذه العوامل تراجع العدد الإجمالي ليهود الجزائر ففي مدينة الجزائر كان العدد الإجمالي في حدود 5000 نسمة حسب شالرلين 1824، كما قدر عدد اليهود في المغرب العربي ككل لا يتجاوز 5000 عشية الاحتلال الفرنسي[2]، للجزائر كانوا يعيشون 30 مليون من العرب وقد يكون هذا العدد موزعا على تونس والمغرب والجزائر[3].

هذا الجدول يمثل زيادة نسبة اليهود في الفترة العثمانية[4].

السنوات	1616	1621	1660	1674	1724	1725	1824
النمو الديمغرافي لليهود.	8000	10000	9000	11000	5000	5000	5000

[1] المرجع نفسه، ص 89.

[2] كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 41.

[3] محمد دادة، اليهود في الجزائر العهد العثماني منذ القرن 18 حتى 1830، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 1985، ص50.

[4] أرزقي سوتيام، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519 1830)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006 2007، ص 295.

الفصل الثاني:

أوضاع اليهود في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1870.

المبحث الأول: موقف يهود الجزائر من الاحتلال الفرنسي

المبحث الثاني: سياسة فرنسا اتجاه يهود الجزائر

المبحث الثالث: التنظيمات الفرنسية إتجاه يهود الجزائر

المبحث الأول: موقف يهود الجزائر من الإحتلال الفرنسي.

قائد الحملة الفرنسية بجيوشه على الجزائر بسيدي فرج وبدأ Debourmont عندما نزل يتقدم نحو المدينة وذاع خبر الإنزال[1]، وترك أغلب يهود المدينة خوفا من القذائف وصعود جماعات إلى أعلى الجبال التي تقع خلف المدينة[2]، وبالضبط مرتفعات بوزريعة في حين كان المسلمون يخوضون معارك إنتحارية ويقاومون بشراسة، لكن عندما بدأ تأكيد الخبر فشل المقاومة بعد معركة إسطاؤلي وإقترب الجيش الفرنسي من المدينة وبعد إتصالات سريعة بقيادته انقلبوا سريعا ضد المسلمين وأطلقوا العنان لاعتداءاتهم وانتقامهم من الأتراك بشكل فضيع بالقتل والنهب والتخويف.

اليهود أصبحوا بين عشية وضحاها جبهة معركة بسيكولوجيا، بوليسية داخلية تمهد الطريق debourmont للجيوش الفرنسية التي كانت على مشارف باب الوادي وبمجرد ما دخل بجيوشه المدينة منتصرين، سارع اليهود إلى إستقبالهم كمنقضين ومحررين لهم من العثمانيين في فحة عارمة وحفاوة إستثنائية من حيث ضخامتها وماسخره اليهود من أجلها فأخذها الجنود الذين شاركوا الحملة على الجزائريين بوصف سقوط المدينة وتصرفات اليهود أثناء ذلك بالعبارات التالية: اليهود خرجوا يطوفون الشوارع فلاحين مبتهجين ونظرا أنه كان محرما عليهم سابقا إرتداء غير الثياب السوداء والزرقاء الغامقة[3]"، وقد كتب يهودي في Les juifs dalgerie ingess et test بأن اليهود كانوا في الشوارع ينحتون على ركابهم ساجدين ليلتمسوا أقدام وأيدي الجنود المحتلين، حيث كانوا ينتقلون في الأزقة فارحين وينهالون بالضرب على الأتراك الذين يصادفونهم في الطريق يرددون:

Vive les français ، والأهالي يصفقون لهم بسخرية واستهزاء أما "كلود مارتن" فكتب

---

[1] فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ج2، المرجع السابق، ص 227.

[2] سيمون بفايير، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855، المجلد الأول، دار الأمة للنشر والتوزيع الجزائر، 2009، ص 91.

[3] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص227.

عن موقف اليهود من الاحتلال بأنه في "في يوم 29 جوان 1830م التفت قنبلة الجيش الفرنسي باليهود الأوائل على منحدرات جبل بوزريعة الذين فرو بمجرد رؤيتها فأدى ذلك الى الاعتداءات بأنهم قناصة الأعداء وإطلاق النار عليهم ثم تظاهروا بالصخب... ليلتحق بهم يعقوب بكري ودوران ليعرض خدماتهما على القائد العام."

كذلك يوصف كلود مارتن بنوع من الاستغراب والاستنكار إلى الانقلاب اليهودي المفاجئ ضد المسلمين والاعتداءات الفظيعة التي قاموا بها منذ سقوط المدينة، حيث أكد بأن هؤلاء اليهود بدأ في حملة من الانتقامات ضد المسلمين بحي البحرية وبقصر الداي حيث نهبو كل ما عثروا عليه من سلاح وألبسة الدايات تحت هتافات vive les français

ومنذ أول يوم وطئت فيه أقدام المحتلين الجزائر تشير المصادر التاريخية الفرنسية أن اليهود كانوا يتجسسون ويلتقطون الأخبار عن الأهالي المسلمين لصالح الفرنسيين[1].

[1] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982م، ص 13.

المبحث الثاني: سياسة فرنسا اتجاه يهود الجزائر

حاول الفرنسيين منذ بداية الاحتلال تطبيق سياسة مميزة اتجاه يهود الجزائر، إلا أنهم وجدوا أنفسهم منذ البداية أمام مجتمع يضم يهودا ومسلمين عاشوا جنبا إلى جنب· لكن منذ البداية ميز الفرنسيين بين اليهود والمسلمين، واعتبروا اليهود طائفة منفصلة عن السكان المسلمين[1] وبخصوص هذا التمييز قال حمدان خوجة في المذكرة التي قدمها إلى وزير الحربية الفرنسي بتاريخ 3 جوان 1833م، في الشكاية رقم 18 " أن اليهود لم يحفر لهم قبر ولم تؤخذ لهم شنوغة بل شنوغاتهم اليوم أزيد من جوامعنا الباقية بأيدينا..." [2].

ولأن اليهود قد أظهروا ميلا واضحا إلى الفرنسيين ذلك الميل جعل الفرنسيين يظهرون لهم العطف على حساب العرب، ومكنوهم من أمور عديدة في الإدارة والتجارة وقربوهم إليهم، وشاوروهم في كل الأمور، وأصبح اليهود أعضاء كل مجلس وكل نخبة وكل محكمة كعنصر لا غنى عنه في المجتمع[3].

أصبح تأثير اليهود واضحا بشدة في Debourmont ومنه عهد إدارة دي بورمون قرارات القادة العسكريين، وتطاول اليهود على المسلمين وإمتد نفوذهم في المجتمع دون أن يلقوا العقوبة الصارمة[4].

ظلت الإدارة الفرنسية طول الفترة الممتدة من سنة 1830-1870م، تسعى إلى ربط اليهود بالوجود الاستعماري، لهذا أصدرت سلسلة من القرارات والمراسيم قصد إدماجهم في

---

[1] صلاح العقاد، اليهود في المغرب العربي، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، ع 3، 1972م.

[2] عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871م، ط2، منشورات المركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، تونس، 1985م، ص 111.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج2، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998، ص 394

[4] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ص 285.

المجموعة الفرنسية، نجد أن السلطات الفرنسية تبنت اليهود وفضلتهم عن المسلمين لعدة أسباب أهمها:

1) حرص يهود فرنسا على العمل لمصلحة يهود الجزائر.
2) محاولة تسخير اليهود لخدمة المصلحة الاستعمارية الفرنسية.
3) سعي الحكومات الفرنسية إلى تحسين أوضاع يهود الجزائر.

1- حرص فرنسا على العمل لمصلحة يهود الجزائر، وذلك من خلال إقناعهم للحكومة الفرنسية في باريس بضرورة تحسين وإصلاح أوضاع الجزائر بما يتماشى مع روح ومبادئ الثورة الفرنسية التي أشعرتهم بالحرية والمساوات.

وبعد إحتلال الجزائر 1830م شعر يهود فرنسا بالاهتمام بوضع سائر اليهود هكذا توجهت انظار يهود فرنسا نحو يهود الجزائر وعملت على تحسين ظروفهم ومستواهم المعيشي وذلك من أجل الانضمام وخدمة المجموعة الفرنسية[1].

2- محاولة تسخير الخدمة المصالح الفرنسية الاستعمارية، وذلك من خلال سياسة 02 التمييز التي اعتمدت عليها فرنسا من أجل اجتذاب الأقليات إليها لتجزئة المجتمع وتفتيته ومن هذا الجانب لم تتأخر السياسة الفرنسية في تحطيم التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري من أجل السيطرة عليه، فاتخذت إجراء تمييز اليهود وهم إقلية وجعلتهم في وضعية أحسن من المسلمين.

نجد أن السياسة الاستعمارية في الجزائر التي أرادت التعامل مع اليهود وفضلتهم على المسلمين، قد استعارة من " الفكر النابليوني" عدة أفكار ومبادئ أهمها التعامل مع اليهود في حدود المنفعة وجعل العلاقة معهم علاقة مصالح والتستر وراء قناع تطوير اليهود وإدماجهم في الحياة العامة، وجعل المجتمع وتحريرهم من الضغوط.

---

[1] هيثم الأيوبي، الموسوعة العسكرية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981م، ص 408.

- هدم نظام المجتمع اليهودي التقليدي في الجزائر وإقامة محلة تنظيمات فرنسية.
- إلغاء العداء الديني التقليدي بين المسيحيين واليهود في سبيل المصالح.

3- سعي الحكومات الفرنسية إلى تحسين أوضاع يهود الجزائر خاصة في الفترة المتعاقبة من 1830-1870م، إما بالتأثير من يهود فرنسا، لأن بعض أعضاء الحكومات الفرنسية ترجع أصولهم إلى اليهود أو تمسكا بمبادئ معينة لتطبيق سياسة خاصة.

المبحث الثالث: التنظيمات الفرنسية اتجاه يهود الجزائر

1-التنظيم الطائفي ليهود الجزائر.

اهتمت السلطات الفرنسية بتنظيم الطائفة اليهودية منذ بداية الاحتلال، وأدخلت تغيرات في كل أجهزتها الحساسة وأعادت ترتيب مكانتها في المجتمع بالنسبة للمسلمين[1].

بحيث كان اليهود في الجزائر منظمين في طائفة تسير شؤونها الداخلية بنفسها إذ يقوم هذا النظام على مؤسسة "الشيخ" أو" مقدم اليهود"، يرأس الطائفة اليهودية رئيس من الأعيان الذي يحتكر جميع السلطات والقرارات كما كانوا دائما من الأثرياء وذوي الأقوياء[2].

و قد عبر شالر عن ذلك بقوله: "ومنصب رئيس الطائفة اليهودية إنما عليه بالرشوة والتآمر وهو يمارس وظيفته بقمع واضطهاد يساوي ما ينفعه من المال والجهد للاحتفاظ به"[3]، وتتمثل مهام رئيس الطائفة اليهودية في:

- الدفاع عن مصالح اليهود وحقوقهم.
- تسيير وإدارة الطائفة.
- تعيين القضاة
- الإشراف على المواد المالية للطائفة اليهودية.

و في سنة 16 نوفمبر 1830م، أصدر الفرنسيون قرار يقضي بتعيين أحد أبناء عائلة بكري اليهودية في منصب رئيس الأمة اليهودية، هذا المنصب الذي كان يمثل "المقدم" لكن

[1] معوشي أمال، المرجع السابق، ص 100.

[2] كريمة عجال، يهود الجزائر ودورهم في تسهيل عملية الاحتلال، مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2013-2014م، ص27.

[3] وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، تع إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986م، ص110-111.

نتيجة استغلال زعيم واحد لهذا المنصب ألغي وبعد مضي ثمانية أشهر تم اختيار رئيس الطائفة من بين ثلث مترشحي لمدة عام واحد قابل للتجديد، ويتم عرضهم على القائد العام.

تشكيل المجلس اليهودي في الجزائر: تشكل بموجب القانون الجديد مجلس يهودي مركزي في مدينة الجزائر، ومجلسان آخران في مدينتي وهران وقسنطينة، وتركزت قيادة هذه المجالس في أيدي الشخصيات اليهودية والعلمانية، قدموا من فرنسا، من أجل نشر الثقافة الفرنسية في أوساط يهود الجزائر[1].

تشكل المجلس في الجزائر من حاخام، وأربعة أعضاء علمانيين، وكان المحامي "يوف كوهين" أول من تولى رئاسة هذا المجلس، أما المجلسان اليهوديان في مدينتي وهران وقسنطينة فقد كان عدد العلمانيين في كل مجلس لا يتجاوز ثلاثة أعضاء، وكان الأديان يتولى مهمة تعيينهم بالإشتراك مع الحاخامات بموجب التوصية المقدمة من الحاكم[2].

2-التنظيم السياسي لليهود:

في الفترة الممتدة من 1830 إلى غاية 1854م، كانت الجزائر خاضعة لسيطرة وسلطة الجيش الفرنسي الذي كان يحكم الجزائر، ابتداء من يوم 15 أفريل صدر مرسوم ملطي يقضي بإنشاء حكم مدني في المناطق التي يوجد بها جاليات أوروبية[3].

أما بالنسبة للتقسيم الإداري وفقا لمرسوم 15 أفريل 1854م، نجده نص على تقسيم الجزائر إلى مقاطعات: وهران، قسنطينة، وميزت هذه المقاطعات بين الأراضي المدنية وهي تلك التي يعيش فوقها عدد كبير من السكان المدنيين الأوروبيين " المستوطنين " وهو ما

---

[1] صموئيل انتجر، اليهود في البلدان الإسلامية، 1850-1950م، المجلد 1، تر جمال أحمد الرفاعي، مر رشا عبد الله عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1995، ص ص 352-353.

[2] محمد الوكيل، تاريخ اليهود في القارة الإفريقية، ج 2، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008م، ص 153.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 132.

سمح بوضع وتنظيم كل المصالح الإدارية العمومية، وكذا الأراضي المختلطة وهي تلك التي يعيش فوقها عدد قليل من السكان المدنيين الأوربيين، أما الأراضي العربية فهي تلك التي تقع في الساحل أو في الداخل وما هي بأرض مختلطة أو مدنية. بحيث نجد أن الأرض المدنية أنها تخضع للإدارة الفرنسية والأراضي المختلطة فإن الأوروبيين يخضعون للحكم المدني، والأهالي لحكم عسكري والأراضي العربية المنعدمة من العنصر الأوروبي لحكم عسكري[1].

فإن هذا التنظيم جاء لوضع السلطة في يد المعمرين الأوروبيين، بدل من ضباط الجيش الفرنسي الذين يرفضون تقاسم السلطة مع المدنيين، ولهذا فرض بيجوا الحاكم العام الذي يخضع لوزارة الحربية، تحويل السلطة إلى المعمرين واستمر في العمل بالأسلوب التقليدي، أي خضوع جميع المسؤولين الإداريين إلى السلطة العسكرية، ولم يتغير الوضع إلا في سنة 184م[2].

في ديسمبر 1848م، ألغي التراب المختلط فأصبحت العمالة التي خلقت المقاطعة منقسمة إلى تراب مدني وتراب عسكري، الأول تحت سلطة العمالة، والثاني تحت سلطة الجنرال وهنا قام الخلاف بين الحاكم العام وهو رجل عسكري ورجل العمالة وهو مدني.

وبذلك نجد أن وزارة الحربية تساند العسكريين ورافضة للمدنيين، الذين أستبدل بموالين للجيش.

بالنسبة للتنظيم في كل عمالة في أرض الجزائر، فقد كان يوجد بكل عمالة أو مقاطعة إدارية مجلس يتكون من رئيس المقاطعة، و36 أعضاء يشاركونه التنظيم ودراسة القرارات

[1] voire texte intégral de l'arrête du 1er septembre qui règle les formes de l'administration civil et municipale des possession françaises dans l'Afrique du nord in: gouvernement général de l'Algérien recueil de actes ،op ،58-63

[2] الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830- 1871م، العدد4، مجلة جامعة كريت للعلوم، 2013م، ص 295. سلواني رشيد رمضان، مؤيد محمود حمد الشهدان.

التي ينبغي اتخاذها سواء في المجال الاقتصادي والعمراني، كان يوجد مجلس منتخب رهو المجلس العام الذي يعتبر بمثابة برلمان صغير للمعمرين على مستوى المقاطعة، سلطته تمتد من المناطق التابعة للمدنيين إلى المناطق التابعة للسلطة العسكرية وبالتالي عدد أعضاء المجلس كان محدود ب18 عضو بمقاطعة قسنطينة[1].

كذلك مقاطعة وهران إلا أن هذا الرقم ارتفع في سنة 1860م إلى 25 عضو بالنسبة لمقاطعة الجزائر و23 عضوا في مجلس قسنطينة ونفس العدد في مقاطعة وهران والإمبراطور هو الذي يقوم بتغيير في هذه المجالس لمدة 3 سنوات على أن يتم تغيير ثلث الأعضاء في كل سنة[2].

فيما يخص البلديات فقد أصدر رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة في يوم 21 ديسمبر 1834م، مرسوم ينظم أشكال الإدارة المدنية والمحلية للأملاك الفرنسية في إفريقيا الشمالية حيث خصص أن الإدارة المدنية في إفريقيا الشمالية تحت سلطة الحاكم العام مدير " مقيم في مدينة الجزائر وله نائبين يقيم أحدهما في وهران intendant civil مدني" والآخر في عنابة، فيما يخص الإدارة المحلية للمدن الآتية: الجزائر، وهران، عنابة قد أوكلت إلى مدير ونائبي مدير مدنيين، وهيئة محلية تتشكل من رئيس بلدية ونائبين، أحدهما فرنسي والآخر مسلم، وهناك أيضا نائب إسرائيلي، بالإضافة إلى مستشارين محليين، وفي مستغانم ز عنابة يقوم محافظون مدنيون بالمهام المحلية بصفة مؤقتة بطريقة يتم تحديدها من قبل الحاكم العام[3].

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 132.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 143.

[3] Gouvernement général de l'Algérie ،recueil des gouvernent de l'Algérie"1830-1854" imprimerie du gouvernent ،Alger ،1856.

ويعين رئيس البلدية بموجب قرار من الوزير، وبلديات المدن الأخرى كذلك ونواب رؤساء البلديات يعين من قبل الحاكم العام[1].

على العموم يعتبر مقدم اليهود بمثابة مؤسسة إدارية ة اجتماعية ودينية، يساعده في تأدية مهامه "المجلس الطائفي"، هذا المجلس يتكون من 3 أعضاء يختارهم القائد العام للإدارة الاحتلالية من بين تسعة مترشحين يقترحهم أعيان الطائفة، يتجدد المجلس كل من ثلاث أشهر وأهم مهام المجلس جمع الضرائب المختلفة ومراقبة حياتها[2].

طلب رئيس الطائفة اليهودية في فرنسا من الحكومة الفرنسية في شهر نوفمبر 1833م بتأسيس مجلس يهودي في مدينة الجزائر، كما طلب المجلس اليهودي في مرسيليا توثيق العلاقات بيهود الجزائر، فتوجه وفدمن هذا المجلس إلى الجزائر سنة 1842م، أي بعد انتهاء السلطات الفرنسية من الإجراءات الخاصة بتشكل البنية التنظيمية للطائفة اليهودية، وضم هذا الوفد كل من يعقوب إسحاق الطرس، رجل أعمال فرنسي من أصل سوري والمحامي "يوف كوهين ماكس أن – بروفنس"، وتمثلت مهمتها في إعداد بحث شامل عن أوضاع الطائفة اليهودية في الجزائر واحتياجاتهم وكانت النتيجة إصدار قانون الخامس من نوفمبر 1845م، الذي يشكل البنية التنظيمية للطائفة اليهودية[3].

بعد ثورة 1848م حاولت الحكومة الفرنسية أن تعتمد أسلوب الانتخاب والتخلص من أسلوب التعيين في المجالس البلدية، لكن الجيش الفرنسي أحبط هذه الخطة قام بتزوير الانتخابات التي جرت يوم أكتوبر 1848م، إلا أن التنظيم الجديد الذي أتى به نابليون* في

---

[1] صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر، مخبر التاريخ للأبحاث الدراسات المغاربية، قالمة 2013م، ص12.

[2] نجوى طوبال، المرجع السابق، ص190.

[3] أمينة عباسي،، السياسة الفرنسية اتجاه يهود الجزائر 1830-1870م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ معاصر، بسكرة، 2013-2014م، ص40.

* نابليون بونابرت: ، شخصية فرنسية يستذكرها العالم بأسره، ولد في باريس وهو ابن لويس بونابرت من فرنسا، قضى شبابه في إيطاليا وألمانيا وسويسرا، أنظر إلى: http://rbahrianforums com. w w w. ahlboinlat. com

27 ديسمبر 1866م، غير مجرى الأمور بالنسبة للبلديات في الجزائر، وابتداء من تلك السنة، فقد تقرر أن يقوم رئيس الدولة بتعيين رئيس البلدية ونوابه، كما تقرر في سنة 1868م أن يرتفع عدد أعضاء المجلس البلدي وذلك بارتفاع عدد السكان، فإن القانون ينص على اختيار أو أعضاء المجلس من طرف الجاليات الفرنسية والجزائرية الإسلامية واليهودية، لكن ثلثي المقاعد(66 بالمئة)، مخصص للفرنسيين والثلث الباقي لبقية الفئات الاجتماعية المتواجدة في الجزائر ويشترط أن يكون كل مترشح أملاك، تجارة، ويدفع الضرائب المحلية، ويحمل وسام الشرف الفرنسي[1].

3-التنظيم القضائي لليهود:

في 22 أفريل 1830م، أوضع القائد العام للحملة الاستعمارية سياسية اتجاه القضاء الطائفي بصفة مؤقتة ريثما يبدأ في تنفيد إصلاحاته عليه تدريجيا وريثما تتضح نوايا فرنسا في الجزائر، فأصدر قرار ينص على أن "... جميع القضايا بين الإسرائيليين، سواء كانت مدينة أو جنائية يتم الفصل فيها أمام محكمة تتكون من ثلاث حاخامات، بكل سيادة وبدون طعن حسب صيغ القوانين الإسرائيلية"، فأبقى القائد العام في البداية على النظام القضائي اليهودي التقليدي، وبالتالي على الحكم الداخلي، لكنه عليه بعض التعديلات الطفيفة التي تسمح له بمراقبة نشاطاتها والإشراف عليها[2].

في 22 مارس 1831 م وضع الدرك الجزائري المسلمون تحت تصرف رئيس المحكمة الحاخاماتية لضمان تنفيذ أحكامه ومراقبة هذه الأحكام.

وفي 10 أوت بدأت رزنامة السياسة الجديدة المذكورة اتجاه الطائفة اليهودية بالجزائر تدخل حيز التنفيذ وكان أولها إعادة تنظيم الجهاز القضائي اليهودي الذي قلص صلاحيات المحاكمة الحاخاماتية بمقتضى أمر من أردونوس" ordonnance 10 أوت 1834م"

[1] عمار بوحوش المرجع السابق، ص ص 134-135.

[2] فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، ج2، المرجع السابق، ص 12.

حصرت في قضايا الزواج والطلاق خصوصا وأن المحاكم لم تكن محل ثقة الطائفة اليهودية -العدل بداخلها كان عمله نادرة – بالرغم من أن القضاة كانوا أساسا من رجال الدين والحاخامات[1].

الجديد في أمر أردونوس 10 أوت 1834م هو أن يلغي جميع الإجراءات الشكلية السابقة في إطار إعادة تنظيم القضاء العامة في كل القطر الجزائري ويمنح الحاكم العام حق أنشاء محاكم متكونة من 1 إلى 3 حاخامات حسب الأهمية الديموغرافية للجالية، حيثما دعت الضرورة في بقية جهات البلاد.

ويبقى تعيين الحاخامات من صلاحيته أيضا كالأزواج والطلاق حسب الشرعية وبعض القضايا الدينية والشعائرية وبذلك أصبح الفصل في المنازعات المدنية والتجارية يتم منذ 10 أوت 1834م في المحاكم الفرنسية بالقوانين العلمانية.

في 1836م بدأت القطيعة مع النظام الطائفي وتحويل صلاحيته إثر إلغاء وظيفة " رئيس الأمة اليهودية "أو رئيس الطائفة وتحويل صلاحياته إلى النائب الإسرائيلي" بالمجالس البلدية، ثم في فيفري 1841م وضع حد نهائي للنظام القديم ولم يتم الإبقاء سوى على الاستشارة الكتابية للحاخامات في بعض القضايا المتعلقة بالحالة المدنية والزواج والطلاق بين اليهود، كما يحق أيضا للحاخامات اتخاذ الأحكام بخصوص الشعائر الدينية ولو هذه الأحكام لم تعد تملك القوة القانونية للإلزامية التقليدية لأنها بالنسبة للمشروع الفرنسي العلماني مسألة داخلية بين اليهود[2].

وفي 28 فيفري 1841م تم التأكيد على سحب الصلاحيات من جميع الحاخامات وقضاء اليهود بالجزائر وذلك بأمر من أردونوس أصدره الملك، وحسمت هذه المسألة نهائيا

---

[1] أمينة عباسي، المرجع السابق، ص 44.

[2] معوشي أمال، المرجع السابق، ص 161.

منذ إصدار أمر 26 سبتمبر1842م[1] الذي يقضي بإلغاء محاكم الحاخامية وتحويل صلاحيته إلى المحاكم الفرنسية الوضعية العلمانية رغم أنه بقى إلى غاية ذلك الوقت ثبت في قضايا الأحوال الشخصية حسب الشريعة الموسوية كتعبير عن تعاطف الملك وتقديره لليهود "الذي كتب يقول " أن هذا القانون كان متأثر كثيرا بموقف Michel amsly حسب" الملك لويس فيليب الحريص على مصالح اليهود الذي لم يكن يخفي تعاطفه معهم".

واجهت هذه القوانين الجديدة صعوبات عديدة في الميدان ذات بعد ثقافي وتقليدي بصفة خاصة فطرحت من بين ما طرح من الإشكاليات: كيفية التعامل مع ظاهرة التعددية الزوجية والطلاق لدى يهود الجزائر في القانون الفرنسي الذي لم يتعرض إلى الحالة الخاصة لهذه الطائفة، وكان من الصعب اتخاذ قرار حول كيفية تسجيل واعتبار حالة إعادة اليهود في الزواج، سبق له أن عقد زواجه الأول أمام رئيس البلدية لكنه طلق زوجته أمام الحاخام ليعقد قرانا آخرا في البلدية، رغم أنه لم يطلق الأولى رسميا كما كان من الصعب أيضا تحديد الوضعية القانونية في سجلات الحالة المدنية في البلدية، هل يعترف بها أم لا ؟.

بهذه الأوامر بدأت سيرورة فرنسية ليهود الجزائر تأخذ منعرجا حاسما وتحرك آليات إدماجهم في يهود فرنسا والمجتمع الفرنسي قانونيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا والوصول إلى الطلائع بالجزائر، وإلى تكوين قوة ضغط معتبرة تحسب لها الحسابات وبرز نفوذها منذ القرن العشرين[2].

4-السياسة التعليمية لليهود:

يقول "جان ميرانت "إن الفرنسيين لم يتمكنوا من جمع التلاميذ عند معلم واحد مسلم أو يهودي للعداء الذي كان بينهم (وهو عداء كان في ذهن الفرنسيين فقط)، لذلك لجأ الفرنسيين غلى ما يسمى المدارس الخاصة، أي مدرسة فرنسية للمسلمين ومدرسة لليهود.

---

[1] فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، ج2، المرجع السابق، ص ص 13- 14.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 132.

ونظرا للتقارب الجديد بين الفرنسيين واليهود، فإن أول مدرسة كانت لأبناء اليهود في العاصمة أحدثت سنة 1832م، بينما لم تحدث المدرسة الفرنسية الموجهة للمسلمين "الحضر" سوى سنة 1836م، في هذه السنة استحدث الفرنسيين لبنات اليهود أيضا ثم في سنة 1835م استحدثوا لهم عهدين " متوسطتين " فرنسيتين في العاصمة، أما في وهران فأول مدرسة فرنسية لليهود " البنين " كانت سنة 1833م، وفي عنابة سنة 1837م لما تولى " جانتي دي بيسي" من مارس 1832مإلى 1834م ولم يتوانى في تطبيق سياسة تعليمية فرنسية لنشر اللغة الفرنسية يعد وسيلة هامة بها يتمكن الاستعمار من تحقيق هدفه كاملا[1].

كان "جانتي دي بيسي " قد وضع برنامجا تربويا تضمن تأسيس ثلاث مدارس في كل من الجزائر العاصمة الأولى للأوروبيين وأشترط عليهم اللغة العربية الجزائرية، والثانية لليهود والثالثة لمختلف الجنسيات الاوروبية والعرب واليهود[2].

لكن الأولياء لم يقبلوا بإرسال أبنائهم لهذه المدارس، عندما تبين لهم أن هدفها الأول ليس تعليم أطفالهم، وإنما تمسيحهم، وبذلك لم ترحب العائلات اليهودية في الجزائر من عامي 1830 إلى 1845 م بإرسال أطفالهم إلى المؤسسات التعليمية الفرنسية من هنا ظل الكاتب " حيدر" اليهودي هو الجهة الوحيدة التي توالت تعليم أطفال اليهود[3].

فكان يوجد في أوساط الطائفة اليهودية بمدينة الجزائر التي قدر عددها ستة آلاف نسمة نحو اثني عشر كتاب كان من بينهما كتاب خاص بالفتيات، بينما عدد التلاميذ الدارسين أزيد من 45 تلميذ، لم يتجاوز عدد الدارسين في المؤسسات الفرنسية مئة تلميذ،

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1854م، ج3، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998، ص397.

[2] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009م، ص 26.

[3] جمال قنان، تعليم الأهالي في الجزائر في عهد الإحتلال، العدد السابع، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 2001م، ص 105.

وفيما يتعلق بالوضع التعليمي الذي ساد مدن الجزائر، فكان عدد الدارسين من التلاميذ اليهود الذين تلقوا تعليما فرنسيا ضئيلا جدا[1].

صدر سنة 1845م، مرسوم ملكي فرنسي ينظم الديانة اليهودية في الجزائر كما نظم المرسوم طريقة إنشاء وتسيير المدارس، وتكلفت الإدارة بمنح الأماكن للاجئين اليهود وإنشاء مدارس للجنسين معا، فكانت هذه المدارس تعتمد على معونات من الجمعيات الدينية على ما يدفعهم الأطفال أنفسهم تم المساعدات الحكومية وقد وضعت هذه المنشآت تحت الرقابة الفرنسية ولكنها تسير الجمعيات الدينية اليهودية، وهي السلطات الروحية "الكونسيستوار"، فيما يتعلق بتعيين أو عزل المعلمين وإجراء ات الانضباط، وكان التعليم في المدارس اليهودية يشمل الدروس الدينية ة اللغة الفرنسية، وفي مدارس البنين كان المعلمون اليهود يتكلفون بالمواد الدينية، أما مدارس البنات اليهوديات فكانت تديرها نساء يهوديات وهذا النوع من المدارس الفرنسية اليهودية الذي كان يشبه المدارس الفرنسية الشيوعية الموجهة للمسلمين سنة 1836م بعشرين تلميذ ووصلوا بعد ذلك إلى 80 تلميذ، كما جاء في تقرير رسمي سنة 1843م، فقط لوحظ أنهم بمجرد تعلمهم القراءة والكتابة والحساب" مواد فرنسية "يغادرون المدرسة.

بعد صدور مرسوم 1845م كان من أنشطة هذا المرسوم أن حذر على الكتاب التدريب للتلاميذ الذين لم يلتحقوا بالمؤسسات التعليمية الحكومية[2].

ومن هنا استمرت أعداد كبيرة من التلاميذ اليهود في تلقي تعليمهم في الكتاب وبذلك قامت المجالس اليهودية وبمساعدة السلطات الفرنسية بإغلاق المدارس التقليدية، وتأسيس مدارس يهودية جديدة أتسمت بحفاظها على تعاليم الديانة اليهودية وبحرصها على تجنب التطرف الديني.

[1] حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 105.

[2] صمويل أنيجر، المرجع السابق، ص 397.

5-التعليم الديني:

فقد كان وضعه يتدهور كلما يزداد عدد الدارسين في المؤسسات العلمانية وظل هذا التدهور قائما حتى في القرن 19، جماعة " كل الشعب الإسرائيلي أصدقاء "التي أخذت على عاتقها تأسيس ثلاث مدارس دينية في مدن الجزائر، وهران، قسنطينة، وعملت هذه المدارس على الدمج بين الدراسات الدينية والدراسات المهنية، ومع هذا لم تأسس في الجزائر أي أكاديميات دينية متخصصة للإعداد الحاخامات، وبذلك كان يتوجه الراغبين من اليهود في العمل كحاخامات إلى المراكز الدينية المتخصصة في فرنسا أو في المغرب وتونس لتلقي المزيد من المعرفة والعلوم الدينية، والجدير بالذكر أنه تم تأسيس أول أكاديمية دينية متخصصة في الجزائر عام 1946م[1].

[1] صمويل أنيجر، المرجع السابق، ص 398.

الفصل الثالث:

مرسوم كريميو وتجنيس يهود الجزائر 1870

المبحث الأول: ظروف صدور هذا المرسوم

الظروف التي فيها هذا المرسوم هي ظروف حرب واضطرابات وغموض ومؤامرات سياسية غير بريئة مازال يكتشفها الغموض، هذا يعني أن أحداث وتحركات غير عادية سبقت وتلت ميلاد كريميو في فرنسا[1]، حيث نجد في عهد الجمهورية الثانية بعد أن تم ضم الجزائر إلى الاراضي الفرنسية نشأت فكرة تجنيس اليهود الجزائريين بضغط من كريميو، وتطورت تدريجيا هذه الفكرة كلما طرأ تعديل على السياسة الجزائرية للحكومة الفرنسية المركزية.

ويذكر أندري الشرقي بأن فكرة التجنيس الجماعي للإسرائيليين الجزائريين كانت قد ظهرت لأول مرة في لجنة 1843م، التي كان كريميو النائب البريطاني آنذاك أحد أعضائها الأكثر نشاطا.

وفي سنة 1860، في عهد نابليون الثالث، فرضت خدمة الميليشيا أو الخدمة العسكرية على يهود الجزائر، وبذلك وضعت إجراءات قانونية ما بين 1848م، 1865م، بدأت ساعة الحسم مع زيارة نابليون الثالث للجزائر سنة 1865م، بحيث صرح هذا الأخير في وهران في 27 ماي من نفس الشهر أمام الحاخام اليهودي متازلفيل بأنه: "عن قريب سيصبح الإسرائيليون الجزائريون فرنسيين..."[2].

وبعد زيارته الثانية للجزائر 1865م، أصدر الإمبراطور عند عودته لباريس قانون السيناتيس كونسلت الذي منحته فرنسا بمقتضاها للجزائريين من يهود ومسلمين حق الحصول بشكل فردي على حق المواطنة الفرنسية، شرط أني يعربوا على استعدادهم للتخلي عن ارتباطهم بقوانينهم الدينية والتقليدية وبالتالي ترجم الإمبراطور وعده الذي قدمه لليهود بإصداره

---

[1] بشير كاشة الفرحى، مختصر وقائع واحداث ليلة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1962/1830، وزارة المجاهدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص ص77-78

[2] فلوزي سعد الله، موعد الرحيل الجزء2 ،المرجع السابق، ص27

القانون المشيخي بتاريخ 14 جويلية 1865م[1]، وذلك إثر عريضة وقعها الألاف من اليهود الذين وجدو من زيارة نابليون الثالث للجزائر فرصة للإعلان عن رغبتهم في الحصول على المواطنة الفرنسية واستقبلوا الإمبراطور بتحمس كبير سواء في وهران ومستغانم أو في باب عزوز عند زيارته الأولى للجزائر وتم تقديم طلب التجنيس الجماعي بالعبارات التالية: «جلالة الملك، يتعرف الموقعون على هذه الوثيقة أن نحيطكم علما بأن عودتكم من جديد أحيا جميع السكان، وأن الإسرائيليين خاصة أرادوا أن يستغلوا بإستغلال هذه الفرصة الجد ملائمة لتحديد الرغبة التي عبروا عنها باستمرار بين يدي جلالتكم، في الارتقاء إلى شرف المواطنة الفرنسية..."

نص السيناتيس كونسلت*:

قانون مجلس الشيوخ 14 جويلية 1865 حول وضعية الاشخاص والتجنيس.

المادة الاولى: عن الاهالي مسلم يعتبر فرنسيا، إلا أنه يستمر في الجيوش البرية والبحرية ويمكن أن يستدعي إلى وظائف وأعمال مدينة الجزائر، ويكون خاضع للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية.[2]

المادة الثانية: إن الاهالي الاسرائيلي يعتبر فرنسيا، ويخضع لقانونه الشخصي، يقبل في العمل في الجيوش البرية والبحرية، يخضع للقانون الفرنسي، يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي.

---

[1] لفيف فاطمة الزهراء ، خليفي سعاد ، سياسة نابليون الثالث غتجاه الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر ، 1852 –1870، خميس مليانة ، 2013–1962، ص75.

* السيناتوس كونسلت: هو مصطلح يطلق على المجلس المشيخي المشكل حول الامبراطورية و الذي يقوم بدور البرلمان في سن القوانين و المصادقة عليها ، صدر هذا القانون في 14 جويلية 1865 من طرف نابليون الثالث ،. لفيف فاطمة نفسه، ص 75.

المادة الثالثة: إن الاجنبي يثبت تواجده في الجزائر لمدة 3 سنوات يمكن أن يقبل بأن يتمتع بكل حقوق المواطن الفرنسي.

المادة الرابعة: إن صفة مواطن فرنسي لا يمكن الحصول عليها طبقا للمواد1-2-3 للمرسوم الحالي وعندما يكمل 21 سنة يصبح خاضعا بمقتضى مرسوم إمبراطوري عائد إلى مجلس الدولة.

المادة الخامسة: إن قانون الإدارة العامة يحدد:

1- شروط القبول أو ترقية الاهالي المسلمين والاهالي الإسرائيليين في الجيوش البحرية والبرية.

2- الأعمال والوظائف المدنية التي يمكن أن يعين فيها الأهالي المسلمين والإسرائيليين بالجزائر.

3- إن الصيغ التي يمكن أن توضع فيها الطلبات المذكورة في المواد 1-2-3 من المرسوم الحالي[1].

---

[1] كمال كاتب، أوربيون أهالي ويهود الجزائر 1830-1962م، تر: رمضان زيدي ،دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر سنة 2011م، ص486.

المبحث الثاني: ترجمة لشخصية أدولف كريميو.

هو اليهودي أدولف إسحاق كريميو، ولد بمدينة تيم سنة 1706، موسى اسمه المقدس من التوراة ثم أضاف عليه أبوه اسما ثانيا هو أدولف، ولايزال الإسمان الاول والثاني من أسماء كريميو، كان كريميو شخصا ذكيا نبيها زاول دراسات متميزة في الحقوق ومارس مهنة المحاماة وعمره 21عاما، وانضم إلى سلك المحاماة اشتغل بالدفاع عن يهود تلك المدينة[1].

وقد أضفت عن فصاحته وبلاغته شهرة كبيرة وفتحت له أفاق العمل السياسي[2]، تولى وزارة العدل سنة 1848 في الحكومة المؤقتة، وقد ساند نابليون الثاني قبل أن يصبح إمبراطورا ثم انقلب ضده، دخل السجن ثم أطلق صراحه بعد بضعة أسابيع، كان نائب عن مدينة باريس سنة 1869 ثم تولى من جديد من نفس السنة 1870 وعمره 74عاما منصب وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا من 4 سبتمبر 1870 إلى فبراير 1871 تحت أمرة الجنرال طرشوا، وأوكلت خلالها إدارة شؤون الجزائر لبضعة أسابيع[3].

وقد دأب هذا اليهودي على الدفاع عن مصالح يهود الجزائر إلى أن أثمرت جهوده بإصدار "مرسوم كريميو" من قبل حكومة الدفاع الوطني بباريس 24 أكتوبر 1870 حيث منح التجنيس الجماعي ليهود الجزائر.[4]

وفي 24 أكتوبر 1870 صدر فيه مراسيم كريميو بتجنيس اليهود في الجزائر وتغيير الوضع السياسي، وإدخال نظام المحلفين في القضاء، كان تجنيس اليهود جماعيا ودون استشارتهم عملا، ولعل اليهود أنفسهم قد استعربوا ما داموا لم يطلبوا التجنيس الجماعي، وقد

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص83.

[2] كمال كاتب، المرجع السابق، ص 489.

[3] أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية 1860–1900، ج 2، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 239

[4] رابح لونيسى ،تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989 ،ج1 ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ،2008 ، ص 83.

كانت مراسيم كونسسيلت 1865 حول الجنسية يسري عليهم كما يسري على الجزائريين، أما قرار كريميو لم يترك لهم الخيار.

وقبل عن كريميو نفسه أنه كان ديمقراطيا وجمهوريا ومحاميا يهوديا ورعا، إنه كان مرتبط بمبادئ ثورة 1848 الليبرالية التي أعلنت الجمهورية في فرنسا "الجمهورية الثانية" فأعطاها جميع الحقوق المدنية منها حق المواطنة[1].

ويطمح إلى تحرير الجماعات اليهودية في المشرق، وكان نشطا في الحركة الإسرائيلية العالمية "الصهيونية" كذلك نشط الجمعية الإسرائيلية المركزية في فرنسا وأنشأ "الاتحاد الإسرائيلي العالمي "ليعمل على تحقيق طموحه ومن الجماعات اليهودية الشرقية البائسة في نظره يهود الجزائر كان هدف الجمعية الإسرائيلية المركزية في فرنسا هو إدخال اليهود في الحضارة الأوروبية الحديثة وكان ذلك يسري على يهود الجزائر بالطبع[2].

وقيل أنه زار الجزائر ما لا يقل عن 12 مرة قبل ذلك لإقناع اليهود بفكرة التجنيس ولقد لقي المشروع معارضة كبيرة وكادت أن تنجح لولا استخدام كريميو سلاحا أخر، مازال اليهود يستخدمونه إلى اليوم وهو سلاح المال والإعلام[3].

فقد كانت فرنسا بحاجة إلى القروض لتسديد ديونها لألمانيا وتحرير نفسها من الإهانة والهزيمة، وكان كريميو بيده مفتاح البنوك ولا سيما بنك روتشيلد، فقدم هذه القروض مقابل الإبقاء على قرار التجنيس.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج 5، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 134.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ج 1، 1860-1900، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص ص 239-240.

[3] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عياش سليمان، ج 1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 782.

يعتبر كلود مارتن أحد أهم الدارسين لتاريخ يهود الجزائر في العهد الاستعماري[1]، حيث كتب عن الإجراءات التي كان ينفذها كريميو لصالح اليهود ما يلي: "إننا نجهل بالتدقيق كيف تم التحضير لهذه المراسيم لأن جميع الوثائق المتعلقة بها إختفت، فقد جهز كريميو بمسؤوليته الأولى عن هذه الإجراءات، بالنسبة لمرسوم التجنيس لا يوجد أدنى شك في ذلك[2]، فهو كافح طوال الوقت من أجل تحقيق التحرر لإخوانه الجزائريين، وفي ظل النظام الذي كان هو نفسه مناهضا له نجح في الحصول على وعد يتمثل في تحقيق ذلك الإجراء الكبير لكن تم تحضير الإصلاح بصورة تظهره وكأنه مهدد بالفشل ثم فجأة وجد نفسه يملك صلاحية التحرك كما يحلو له بدون مراقبة وكان واجبه إرضاء رغبة أعزائه يهود الجزائر"[3]، ومن أهم ما جاء به أد ولف كريميو هو قانون 24 أكتوبر 1870 المعروف باسمه من أحكامه ما يلي:

1- إقامة نظام مدني في الجزائر يهدف إلى إلحاق هذا البلد الإسلامي الإفريقي بفرنسا بالقوة العسكرية.

2- تعيين حاكم مدني للجزائر تابعا لوزارة الداخلية الفرنسية ويعوض الحاكم العام الفرنسي للجزائر الذي يكون تابعا للوزارة الحربية الفرنسية.

3- منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر بصفة جماعية دون التخلي عن عقيدته الدينية، وبالرغم من أنه شعر نفسه بأنه ملزما أخلاقيا بتموين الهيبة التشريعية في 9 مارس 1870 لصالح قمع السلطة العسكرية[4].

[1] أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 240.

[2] فوزي سعد الله يهود الجزائر موعد الرحيل، مرجع سابق، ص 37

[3] فوزي سعد الله، المرجع نفسه، ص 38.

[4] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 465

المبحث الثالث: محتوى المرسوم.

سعت الإدارة الفرنسية بالجزائر منذ السنوات الأولى للاحتلال إلى ربط اليهود بالوجود الاستعماري ليكونوا في خدمة المشروع الإمبريالي ولهذا شرعت السلطات الفرنسية بالجزائر إلى إصدار مرسوم كريميو.

هذا المرسوم هو ثمرة جهود طويلة يقدر عمرها بالعقود انطلاقا من أربعينيات القرن 19، قبل هذا المرسوم في ظل ظروف غامضة، بنقمة شعبية ومعارضة سياسية واسعة كادت تحدث أزمة سياسية في فرنسا[1].

ذكر أدولف كريميو، الذي كان منفذا لدوافع المعارضة من يهود الجزائر لفكرة الحصول على حق المواطنة الفرنسية وعند تعليقه على فشل مرسوم سناتوس كونسيلت الذي أصدره نابليون الثالث واستغل كريميو بعد دخوله البرلمان عام 1867 م أن يتبنى فكرة المواطنة الفرنسية بشكل جماعي إلى يهود الجزائر ذكر في حديثه في البرلمان الفرنسي أن يهود الجزائر لن يعارضوا أي قانون يجعل منهم مواطنين فرنسيين، كما قدم وزير القضاء الفرنسي "لاميل أوليفيه "في عام 1870 م بمشروع اقتراح يهدف إلى حق المواطنة على كل يهود الجزائر هؤولاء الذين سيعلنون عن رفضهم الحصول على الجنسية الفرنسية، حيث وصلت النقاشات لذروتها ونشبت الحرب مع بروسيا انتهت بهزيمة فرنسا وانهيار الإمبراطور نابليون الثالث في سبتمبر1870 م، وتشكلت حكومة مؤقتة في فرنسا برئاسة "جامبتية" الذي كلف أدولف بتولي منصب وزير القضاء، وبذلك أصدر هذا الأخير المرسوم الذي حصل اسمه بعد أن دعي إلى إلغاء الحكم العسكري بالجزائر[2].

النص "نص محتوى المرسوم": في 24 أكتوبر 1870م، أصدرت حكومة الدفاع الوطني المجتمعة بمدينة تور الفرنسية قرار هذا نصه:

[1] فوزي، سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، المرجع السابق، ص 33.

[2] مجمد الوكيل، المرجع السابق، ص 161-162.

"إن حكومة الدفاع الوطني، تقرر أن جميع الإسرائيليين الأهالي في عملات الجزائر قد أصبحوا مواطنين فرنسيين، وسوف ينتظم قانونهم الحقيقي والشخصي ابتداء من إصدار هذا القانون الفرنسي وسوف يحتفظون بجميع الحقوق التي اكتسبوها، إن كل التشريعات وكل القوانين الصادرة عن مجلس الشيوخ والأمارات أو القوانين المخالفة لهذا القرار تعتبر ملغية".

جاء القرار مختوما بعبارة، حرر بمدينة تور في 24 أكتوبر 1870م

الإمضاء: أدولف كريميو، لـ غامبيطا، لـ فوريشون، أ بيزوان[1].

[1] عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور، تر: حاج مسعود مسعود، ج 2، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2008 م، ص ص 366-367.

المبحث الرابع: أهم المواقف من مرسوم كريميو.

1- موقف يهود الجزائر من مرسوم كريميو:

لقد إستقبل اليهود الغزو الفرنسي بفرحة سنة 1830 م، حتى أنهم ركعوا لتقبيل أقدام ضباط وجنود الحملة فأصبحوا بعد ذلك وسيلة للفرنسيين للسيطرة على البلاد، فبدأ بعضهم للحصول على الجنسية الفرنسية[1].

ويبقى هذا الإقبال إلا للاقلية القليلة من اليهود القابلة لمرسوم كريميو بمدينة الجزائر، إلا أن النسبة الأكبر منهم لم تتحمس له فنجد الحاخامات والوجهات في كل مكان تقريبا إستغلوا الجملة التي تلفظ بها عضو من المجمع الديني بقسنطينة الذي قال: "نحن نفضل الإبقاء على الصلاحيات لإمتيازات المرتبطة بالمواطنة الفرنسية والتي تهددنا بالفقدان الأكيد لأصالتنا"[2].

فقد كانت الفئة المستفيدة من غزو الجزائر، لأن الإحتلال الفرنسي قد حقق للجالية اليهودية بالجزائر أمنيتها الكبرى المتمثلة في الثأر من المعاملة القاسية التي كان يعاملها بها أبناء البلد الأصليين[3].

كذلك نجد من ظل محافظا ومتحيدا، فنجد يهود قسنطينة المعروفين بمحافظتهم الشديدة، فقد أبدوا تحفظات كبيرة اتجاه مرسوم كريميو بسبب تخوفهم من تأثيره على هويتهم ودينهم، ويتساءلون إن كان هذا المرسوم يتنافى مع الشريعة اليهودية، ففي مدينة الجزائر عارض هنري طوبيانا المرسوم وكان من أبرز المعارضين المتحفظين وعبر عن موقفه منه في مقال

---

[1] فرحاتي هالة، مقاومة المقراني الحداد 1871 م ،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر ، ، بسكرة، 2015 م، ص 12.

[2] عيسى شنوف، المرجع السابق، ص 91.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 85.

عنوانه: «اليهودي هل هو فرنسي ؟"و بلغت المعارضة لدى بعض العائلات اليهودية لحد الهجرة من الجزائر واستقروا في تونس احتجاجا على التجنيس الإجباري الجماعي[1].

2- موقف الأهالي من مرسوم كريميو:

لقد عارض الأهالي المرسوم لسببين الأول ديني بحكم أن فرنسا اعتبرت أن العدالة الإسلامية عدالة متخلفة وأن اليهود من أهل الكتاب لذلك يجب أن يكونوا في المرتبة الثانية للمسلمين، والثاني سياسي واجتماعي وهو الخوف من انتقام اليهود من المسلمين في مجالات القضاء والادارة[2].

كما نظر المسلمين الى المرسوم على أنه جزيئة من جزيئات اثار السياسة الاستعمارية، وشكل من أشكال الاعتداءات على حرية الأديان في الجزائر، وخشي كبار المسلمين من أن يكون ذلك خطوة نحو منح الجنسية الفرنسية للمسلمين بصفة جماعية، حيث أكد المسلمين لفرنسا أكثر من مرة بأنه: "نحن معشر المسلمين لا عمدة لنا سوى ديننا هو رأس مالنا "ولم يرغب المسلمون يوما في الحصول على الجنسية الفرنسية معتبريها شرفا عظيما، وإنما كان مطلبهم الحصول على حقوقهم التي سلبت منهم[3].

نجد ابن الشريف باشا "المشهور بعمالته لفرنسا "فقد صرح أمام قائد فرنسي بما يلي: "كم نحن مجرمون من تجنيس اليهود بالجملة، دون تفريق أو تمييز بين الرجال اليهود الذين تعرفهم مثلي، وقد نقلت صحيفة الشمال عن أحد الزعماء الجزائريين قوله "ان الجزائريين كلهم على كلمة واحدة، في أنه ليس اليهود هم الذين أصبحوا فرنسيين لكن فرنسا هي التي أصبحت يهودية[4]، وقد انعكس مرسوم كريميو على الأهالي بشكل سلبي حيث نجد حوادث

---

[1] أمينة عباسي، المرجع السابق، ص 71.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1، المرجع السابق، ص 241

[3] معوشي امال، المرجع السابق، ص ص 199-201.

[4] بسام العسلي، جهاد شعب الجزائر محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 م، ص86.

قسنطينة في 3 أوت 1934 م، التي حدثت فيها مواجهات دامية بين المسلمين واليهود، وقد اتخذ اليهود موقفا معاديا من المسلمين منذ أن أصبح الفرنسيين بدافع الشعور بالتفوق والثقة بالنفس وهذا ما اثار غضب المسلمين، بالرغم من أنهم ليسوا معاديين لليهود لأن تعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم تنافي ذلك[1].

بحيث نجد أن المقراني رأى أن هذا المرسوم وسيلة قهر وإذلال الشعب الجزائري في يد المعمرين الذين استباحوا كل ما من شأنه ضمان مصالحهم، فقد أثار هذا القانون غضب المقراني وصرح قائلا: "أنني مستعد أن أضع رقبتي تحت السيف ليقطع رأسي، ولا أقبل أن أخضع لحكومة من التجار اليهود"[2]، كما أن الجزائريون رفضوا الانصياع لليهود وبدأ بعضهم يردد في المقاهي وغيرها "أن فرنسا انتهى أمرها ما دام يحكمها يهودي وأن الله اعمى قلوب الفرنسيين وهذا موعد رحيلهم وهو انتصار للإسلام"[3]، وهكذا كانت الحالة تزداد سوء على سوء، حيث نجد أن جريدة المستقبل كتبت بتاريخ 24 أفريل 1871 م ما يلي:

"أيها المعمرون كنتم تريدون أن تضعوا ايديكم على أراضي العرش عن ذلك الثورة"[4].

3- موقف المعمرين من مرسوم كريميو:

أما المعمرون الفرنسيين فقد شعروا بخيبة أمل كبيرة اتجاه مرسوم كريميو، واذ كان التجنيس قد رفضه المسلمون الأهالي فهو كذلك بالنسبة للمعمرين فقد غير محبوب عندهم بحكم أن

---

[1] بسام العسلي، المرجع نفسه، ص 87.

[2] بشير كاجة الفرحي، المرجع السابق، ص 79.

[3] صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات باجي مختار، عنابة، 2006 م، ص 406.

[4] صالح فركوس، المرجع نفسه، ص 407.

ذلك يعني منافسة الأهالي لهم في الحقوق وأن حوالي ثلاثة ملايين من الأهالي سيطفون على حوالي خمسمائة ألف من الاوروبيين وبذلك سترجع الجزائر الى الأهالي[1].

اضافة الى هذا فان مرسوم كريميو كان في نظر الكولون يحرمهم من امتيازاتهم كأقلية محظوظة ولذلك استمروا في معارضتهم الشديدة له، وبدأت بوادر الاحتجاج والعنف تلوح في الأفق في أواسط المعمرين فأبرق والي قسنطينة المعتدل الى فرنسا النص التالي: لا يمكن تطبيق مرسوم 24 أكتوبر الخاص بالجزائر، دون اضافة اضطرابات جديدة في البلاد الرجاء أن يتم اصداره..."، وكتب والي وهران شارل دي بوزي هو الاخر منذرا للسلطات المركزية بباريس بما سوف ينجم عن قرار التجنيس من أخطار المرسوم لا يستوجب الادارة وتطلعات الجزائريين والانفجار الشعبي اتي"[2].

وفي خضم هذا الغليان اضطر المحافظ المدني خرق العادة بأن يبعث الى فرنسا على استعجال حيث كتب: "تقريرات تشير الى أن الأسباب الخطيرة للاضطرابات في الجزائر هي مرسوم 24 أكتوبر... مضيفا بأن المرسوم غير دستوري" وتواصلت التقارير منذرة بالانفجار دون جدوى، في حين كانت حملته اعلامية واسعة قد انطلقت في الصحف منددة بالتصرفات اليهودية السلبية وبمرسوم كريميو وتلاحقت العرائض المطالبة بإلغائه متزامنة مع مناورات سياسية عديدة تهدف الى تحريك ودفع فوهة المدفع في مواجهة اليهود[3].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج 6، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 374 – 375.

[2] أمنية عباسي، المرجع السابق، ص 72.

[3] أمينة عباسي، المرجع السابق، ص 73.

المبحث الخامس: الامتيازات التي حصل عليها يهود الجزائر:

1- في المجال الاجتماعي:

عندما جاء مرسوم كريميو في 1870 ليغير بصفة راديكالية في العالم اليهودي في الجزائر ويدفعه نهائيا نحو الفرنسية الجديدة التي كانت تصب في غاية واحدة هي علمنة الطائفة قدر الامكان واخراجها من الطابع الروحاني الذي يسيطر على جميع المجتمعات الشرقية ودفعها نحو العالم الدنيوي المادي وذلك حتى تسهل عملية الادماج في المجتمع الفرنسي الغربي حسب ثمانيات يهود فرنسا[1].

كانت المدرسة الوسيلة شبه الوحيدة لفرنسة وتعريب يهود الجزائر عند بداية الاحتلال وقد لاحقت الصعوبات في انجاز المهام الموكلة اليها، نموذج التعليم الفرنسي عرف انتشارا متواصلا منذ بداية سنة 1832. على حساب النظام التعليمي اليهودي التقليدي وحسب تقرير التراس وكوهين، كان اليهود ينظرون بعين الريبة والحذر الى هذه المدارس الابتدائية التي كانت تسيرها وتأطرها الجمعيات الكاثوليكية لذلك حال التخوف من الطبيعة البشرية لهذه المدارس دون تأديتها لمهامها بصورة سريعة وفعالة وجعل أغلبية اليهود تنفر منها آنذاك[2]، المشروع الاصلاحي الذي اقترحه ألتراس وكوهين بالنسبة للطائفة اليهودية في الجزائر أثمره بإصدار أمر سان كلوا 1845 الذي أدى تنفيذه على تأسيس المدارس اليهودية الممولة والمسيرة من طرف الدولة والتي سوف تفتح مرحلة هامة من المتمدرس حسب النموذج الفرنسي لذلك الوقت الأطفال والبنات على سواء يلتحقون بها بمواظبة هناك سوف تعجن الذهنية اليهودية من جديد وسوف تبنى حسب ما تفتضيه الثقافة الفرنسية والحضارة الغربية بصفة عامة، ان مرسوم كريميو أدخل منذ 1870 اليهود جماعيا الى التعليم على قدم المساواة مع الاوروبيين لتدخل الثقافة الفرنسية وقيمها على مستوى أوسع جماهيري الى

---

[1] فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، ج 2، المرجع السابق، ص 101.

[2] المرجع نفسه 102.

الحياة اليهودية في الجزائر فأصبح التعليم الثانوي محصورا في الشرائح اليهودية والأوروبية الميسورة فسمح هذا التطور بتعمق وتحذير الفرنسة والتعريب في أوساط الأجيال الصاعدة اليهودية[1].

وهكذا تحول يهود الجزائر تدريجيا منذ الاحتلال الى غاية صدور مرسوم كريميو الى فرنسيين متربصين وفقدوا جزائريتهم للأبد، شارل روبير واخرون علق بأن اليهود أغلبهم استوعبوا بسرعة فائقة الثقافة الفرنسية "لقد أثر التعليم حسب النموذج الفرنسي بعمق في النفوس" المدرسة في الجزائر أدت مهمتها بالتمام لدى اليهود وتتمثل في فرنسة الأوساط اليهودية محققة أحلام كوهين وكريميو[2]، فتحركت اليات القطيعة بين ما هو روحاني وما هو دنيوي في الحياة اليهودية وأصبح الدين عند أغلب الشباب المتعلم متناقضا مع العلم والذكاء، فانه حتى 1860 لم تكن عملية الفرنسة قد حققت نتائج كبيرة وكان عليها انتظار مرسوم كريميو الذي فتح في وجهها افاق وإمكانيات جديدة كي تشمل مختلف جوانب الحياة اليهودية دون استثناء في 1860 الذي شهد ميلاد سيناتوس كونسلت الذي منح المواظبة الفرنسية لليهود بصفة فردية وبمجيء مرسوم كريميو 1870 لوحظ ميل متزايد للأطفال الى ارتداء الزي الاوروبي خصوصا في المدن الكبرى وبذلك تخلى الشباب اليهودي عن القندورة والسروال وغيرها من الأزياء الجزائرية التقليدية[3].

كان مرسوم كريميو المحرك الرئيسي والحاسم لعملية الفرنسة الجماعية لليهود عبر المدرسة وكذلك الخدمة العسكرية التي أصبحت في متناولهم جميعا باستثناء يهود الصحراء كغرداية مثلا بسبب عدم وصول مشروع كريميو لهم إلا في أواخر عهد الاحتلال، كما غيرت في بنيتهم الاجتماعية الحضرية بحيث كانوا متمركزين في المدن منذ العهد العثماني

---

[1] بفاير سيمون، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1950، ج 1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص93.

[2] الورتلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991، ص 101.

[3] فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، ج 2، المرجع السابق، ص 104.

ثم تمركزوا أكثر في المدن الكبرى في عهد الاحتلال مما ساعدهم على الاحتكاك اليومي بالأوروبيين والتأثر بحياتهم وثقافتهم[1].

2- في المجال القضائي:

يذكر هنري شموين بأن مجهود كريميو يعد له الفضل في تغيير الوضع القانوني ليهود الجزائر وعملية سلخهم عن بيئتهم الجزائرية بأنه كان بالنسبة للأمة اليهودية بمثابة بيجوا بالنسبة للاحتلال الجزائر مع فارق وحيد يتمثل في كون "بيجو "لم يكن يؤمن بمستقبل مستعمرته بينما كان يؤمن بإنجازه، وكان انجازا ناجحا، بيجو كان يتقدم بالسيف والمدفعية بينما تقدما كريميو بنورين مشعلين هما "العقل والجمهورية " أو كما كان يردد لويس فيليب أمام اليهود "العقل والفلسفة" هذا المرسوم فتح أبواب سلك القضاء على مصراعيه أمام اليهود وهو مالم يتقبله بسهولة لا المسلمين لأسباب دينية خاصة ولا المعمرين لأسباب عنصرية وأخلاقية كذلك وذلك لأن اليهود استمروا بسوء الأخلاق عامة في ذلك الوقت فهكذا كان ينظر اليهم على الأقل[2].

وهكذا قد أفرز مرسوم كريميو على تنظيم العدالة وذلك بإنشاء هيئات في محاكم الجنايات، شرعا في تطبيق هذا النظام الجديد في جانفي 1871 وذلك بواسطة مراسيم 24 أكتوبر 1871 جاء في ديباجة المرسوم أن الهدف من إنشاء هيئات المحلفين هو دمج المؤسسات القانونية في الجزائر في القانون الفرنسي العام وأن هذا الاجراء يعجل في تطور المستعمرة، لكن بالنسبة للشعب فقد كان هذا الاجراء مسارا جديدا لمصالحه أن المشكلة مشكلة ليس في إنشاء هذه الهيئات بل في كون هذه الأخيرة محرمة على الجزائريين الأهالي انها مفتوحة فقط أمام كل الفرنسيين أو المجنسين بالجنسية الفرنسية البالغين من العمر 30

---

[1] يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج 2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 60.

[2] صالح عباد، الجزائريين فرنسا والمستوطنين، 1830-1930 من خلال سجلات المحاكم الشرعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 66.

سنة ويتمتعون بالحقوق الدينية والسياسية والمتمكنين من القراءة والكتابة بالغة الفرنسية، العلم أن هذه الهيئات سيتمثل أمامها الجزائريين كذلك[1].

3- في المجال السياسي:

بعد أن قدمت الجمهورية الثالثة للمستوطنين وسيلة أخرى لاضطهاد الجزائريين، حققت مطلبا هاما من مطالب البرجوازية اليهودية المدعمة من رجال المال، اليهود الفرنسيين وسياستهم وهو منح حق المواطنة الفرنسية لليهود، فأصبح لهم الحق في النشاط السياسي حيث كان لأصواتهم دور كبير في العديد من الدوائر الانتخابية. لقد اعتبر المعمرين هذا التطور الجديد في الحياة السياسية فضيحة ولم يهضموه بسهولة خصوصا وأن الثقافة السياسية لم تكن موجودة لدى الناخبين اليهود كثيرا ما قايضوا أصواتهم بالمال بغض النظر عن البرامج السياسية للمترشحين[2]. وفي 5 فيفري 1871 أجريت انتخابات لعب فيها اليهود بأصواتهم دورا حاسما بحيث أفشلوا فيها الحزب الليبرالي والمترشح الذي كان بتمتع بتعاطف المعمرين وحتى المسلمون وهو ا لمحافظ المدني شارل دي بوزي مما زاد في كنقمة وغضب المسلمين، وقد أنقض ددي بوزي عشرة مسلمين من مخالب اليهودي مزغيش الذي سيتنازلون له عن بيوتهم بسبب العجز عن تسديد الديون وبذلك بدأت عداوة اليهود معه فوقفوا ضده في الانتخابات وأفشلوه وكانت هذه التدخلات معادية لمرسوم كريميو في المدى القصير[3].

4- في المجال الاقتصادي:

نعم يهود الجزائر بعد حصولهم على الجنسية الفرنسية بفرصة التمتع بكل الامتيازات في مجال التجارة، إلا أن تزايد قوة الحركات المعادية للسامية في الجزائر أدى الى تعرضهم

[1] فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، مرجع سابق، نص 107.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 67-68.

[3] فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، ج 2، المرجع السابق، ص 42.

للعديد من المضايقات كما زاد من حدة الوضع أنه تدفقت على الجزائر أعداد كبيرة من يهود المغرب وتونس مما زاد من تفشي البطالة في أوساط يهود الجزائر[1].

وفي المجال التجاري لجأ اليهود الى سياسة اغراء الأسواق وتخفيض الأسعار لإضعاف المنافسين الاوروبيين والقلة القليلة من التجار المسلمين والتحكم فيها، وقد راهنوا على الكمية لتعويض الخسائر الناتجة عن التخفيض في الأسعار.

تعتبر أسواق ساحة شارتر شارع الثورة شارع راندون شارع لالير بمدينة الجزائر، شارع فيينا شارع نابولي بوهران ثم ساحة النحاس وشارع غرداية بقسنطينة كلها شهدت نشاطات كثيفة لليهود وهم ينظمون ويسيرون أعمالهم كالنمل ويتضامنون للوصول تدريجيا لاحتكار هذه الأشواق وقد حققوا ما أرادوه وأصبحت هذه الشوارع قاعدة تجارية لهم دون منافس لهم[2].

في فترو وجيزة من صدور قرار التجنيس ورغم نسبهم الضعيفة الى عدد السكان الاوروبيين أو الى عدد السكان الاجمالي احتل اليهود مكانة متميزة في الجهاز المصرفي الكولونيالي بالجزائر وفي مالية البلاد بصفة عامة وفي فترة محدودة قياسية وحتى قبل قانون كريميو كانت عدة شخصيات يهودية قد عينت على رأس عدة مناصب سامية في هذا القطاع فقد كان "ألفريد الفندري "اطار اداريا كبيرا شغل منصب المحافظ لبنك الجزائر منذ 1862 وللقرض العقاري منذ تأسيسه في 1869 ومؤسسات أخرى بعد صدور قانون كريميو من بينها المستشفى المدني مصطفى[3].

وشغل "مسعود خروبي "بوهران منصب مماثلا في بنك الجزائر منذ تأسيسه كما كان عضو بالغرفة التجارية طوال عشر سنوات غوغبا هايم وسليمان أصحاب مصارف مدينة

---

[1] صموئيل أنتجر، اليهود في البلدان الاسلامية 1850-1950، المجلد 1، تر: أحمد الرفاعي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1995، ص ص 381-382.

[2] عطا علي محمد شحانة ريه، اليهود في بلاد المغرب الأقصى، دار المعرفة للنشر والتوزيع، دمشق، 1999، ص 70.

[3] فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، ج 2، المرجع السابق، ص 66.

الجزائر، أما هونيل رئيس المجلس المالي اليهودي وأحد الاعضاء البارزين في المحافل الماسونية لا يتردد" كلود مارتن "في الجزم بأنه كان لليهود "احتكار فعلي للبنوك "كما يضيف أن أغلب البنوك الخاصة كانت بنوك يهودية، وفي مدينة عنابة كان يهودي اخر يحتل منصب هام في المحكمة التجارية وفي قسنطينة كان نائب رئيس المحكمة القنصلية شخصية يهودية معروفة اسمها "صلفاتي" أما بير فقد كان عضو هام بالغرفة التجارية لمدينة وهران فضلا عن عدد اخر من اليهود الذين كانوا مستشارين عامين ومستشارين بلديين[1].

[1] صموئيل أنتيجر، المرجع السابق، ص 384.

خاتمة

خاتمة:

وأخيرا من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى نتائج متعددة نذكر منها ما يلي:

- سمحت لنا دراسة موضوع "يهود الجزائر من مرسوم كريميو" بفهم التاريخ اليهودي منذ الهجرات الأولى إلى الجزائر وبفهم الظروف المحيطة بهم.
- من خلال دراستنا لهجرات اليهود إلى الجزائر توصلنا إلى أن الاختلاف بين المؤرخين في تحديد فترة الهجرات الأولى الا أنهم إتفق على أن اولى الهجرات تمثلت في هجرة يهود الميغوراشيم.
- من خلال دراستنا لنشاط اليهود في الجزائر نجد أن اليهود برز بشكل كبير في مجال التجارة وسيطرو عليها، حتى صارت لليهود سيطرة شبه مطلقة.

- تمكن اليهود بفضل مساعدة بعض الحكام لهم عن طريق الحنكة السياسية بالتدخل في الدبلوماسية الجزائرية وتوريطها في صراعات عديدة كادت أن تدخلها في حروب، كما قام اليهود بالتطلع على أسرار الدولة لصالح فرنسا وتحقيق أهدافها في الجزائر.
- شهدت الطائفة اليهودية بالجزائر ارتفاعا ملحوظا غير أنه في سنة 1805م لاحظ تراجعا بسبب الثورات ضد اليهود نتيجة سلوكاتهم السيئة التي انعكست سلبا إتجاههم.
- وقد استخلصنا أن موقف اليهود من الإستعمار الفرنسي كان مرحب بهم، حيث نجدهم واعتبروهم منقضين لهم من سلطة الأتراك المغتصبين وعمل اليهود لصالح فرنسا منذ احتلالها للجزائر من أجل تحقيق مصالحهم.
- كذلك نجد أن الفرنسيين منذ البداية إعتمدوا على سياسة مميزة اتجاه اليهود على حساب المسلمين، وفي عهد دي بورمون أصبح تطاول اليهود على المسلمين واضحا دون أي عقوبة.
- وقد تم تعيين أحد أبناء عائلة بكري اليهودي مسؤولا على الطائفة اليهودية الذي يمثل "المقدم" في الفترة العثمانية كما كانت السلطات الفرنسية منذ الوهلة الأولى لها بتنظيم

الطائفي وقد ساعدها يهود فرنسا على تأسيس المجلس الطائفي اليهودي الذي بموجبه يتم انتخاب من تولى أمور الطائفة.

- بالنسبة للقضاء نجد أنه تم إحداث تغيرات منذ 22 أكتوبر 1830م، من طرف رئيس الحملة الفرنسية والذي نص على أن كل قضايا اليهود المدنية والجنائية يتم عرضها على محكمة تتكون من 3 حاخامات وعدم تنفيد أحكام الإعدام.

- ركزت فرنسا على الجانب التعليمي من خلال السياسة التي طبقتها، حيث أنشأت أول مدرسة لليهود سنة 1832م، أما للجزائريين فكانت سنة 1836، كما أرادت نشر المسيحية وهذا الأمر لم يتقبله الأهالي وبذلك عارض الأهالي هذه السياسة التعليمية.

نجد أن الطائفة اليهودية قد شهدت تحولات عميقة وتطورات مست جميع جوانب حياتهم أثناء الفترة الاستعمارية خصوصا بعد صدور قانون سيناتوس كونسيلت الذي أعطاها حق المواطنة الفرنسية، ولكن بالتخلي عن الأحوال الشخصية فسمح لهم يتولي عدة مناصب حساسة كالخدمة العسكرية.

لقد تم فرنسة يهود الجزائر نهائيا بعد صدور قانون كريميو الذي فتح أبواب كل الحقوق والممارسات الاجتماعية، السياسية، القضائية، الاقتصادية، وذلك نتيجة عمل شخصيات يهودية كان همها الارتقاء بيهود الجزائر.

إلا أن هذا القانون قد لقيا تخوفا منه في بداية الأمر من طرف اليهود ومعارضة شديدة من طرف المعمرين والمسلمين مما انعكس سلبا اتجاههم، ويعود ذلك إلى نفسية اليهود السيئة التي لم يستغلوها في كسب المعمرين.

أما بالنسبة لامتيازات قانون كريميو اجتماعيا فقد ظهر من خلال سياسة التعليم منذ الإحتلال لتكتمل عن صدور قانون التجنيس إلا أن اليهود بهذه الامتيازات زادوا تمردا وتفاخرا مما انعكس عليهم من نقمة من طرف الأهالي المعمرين وظهرت حركات معادية لهم.

وكان السؤال يطرح نفسه بشدة، بهذه التحولات استطاعت فرنسا خلق قوة مؤيدة لها من أوساط جزائرية بذلك يكون اليهود قد تخلو عن كل الانتماء الجزائري.

فما هو مصير اليهود بعد هذه التغيرات ؟

وماهو مصير قانون كريميو ؟

وماذا بعد اندلاع الثورة الجزائرية بالنسبة لليهود؟.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1) أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد الشريف نقيب أشراف الجزائر، تر: توفيق مدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972

2) سيمون بفايير، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855، المجلد الأول، دار الأمة للنشر والتوزيع الجزائر، 2009.

3) الورتلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991.

المراجع:

1) أرزقي سوتيام، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519 1830)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006 2007م.

2) بسام العسلي، جهاد شعب الجزائر محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

3) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

4) بشير كاشة، مختصر وقائع واحداث ليلة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1962/1830، وزارة المجاهدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

5) بن صحراوي كمال، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

6) بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962م، دار الغرب الاسلامي، بيروت.

7) بوعزيز يحيى، الموجز في تاريخ الجزائر، ج 2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

8) بوعمامة فاطمة، اليهود في المغرب الاسلامي خلال القرنين 7و 8 الموافق ل 14 و15م، مؤسسة تنور الحكمة، الجزائر، 2011م.

9) جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائر 1790 1830، المؤسسة الوطنية للاتصال للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

10) جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عياش سليمان، ج 1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

11) الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ المدن الثلاث، الجزائر، المدية، مليانة، مديرية الفنون والآداب للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2005.

12) الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام ج 4، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 349.

13) خضر إلياس جلو، اليهود في المشرق الاسلامي دراسة في التوزيع السكاني والحياة الاقتصادية للحقبة (11 923 هـ 632 1517 م)، صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، 2017م.

14) رابح لونيسى، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 83

15) الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري 1792 1830، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

16) زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791.1830، دار دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر.

17) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية نج 1، 1860-1900، دار الرائد، الجزائر، 2009م

18) سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج5، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م

19) سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

20) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1854م، ج3، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998م.

21) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج2، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998م.

22) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي ج 6، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

23) سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982م.

24) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج2، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م

25) سعد الله فوزي، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ط2، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر.

26) سعد الله فوزي، يهود مدينة الجزائر خلال عهد الدايات "1700 1830م، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009م.

27) شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، تع إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986م.

28) شنوف عيسى، يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود، دار المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر، 2008.

29) صالح عباد، الجزائريين فرنسا والمستوطنين، 1830-1930 من خلال سجلات المحاكم الشرعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

30) صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات باجي مختار، عنابة، 2006 م.

31) صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر، مخبر التاريخ للأبحاث الدراسات المغاربية، قالمة 2013م.

32) صلاح الدين بسبيوني رسلان، السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون، القاهرة.

33) صلاح العقاد، اليهود في المغرب العربي، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، ع 3، 1972م.

34) صموئيل انتجر، اليهود في البلدان الإسلامية، 1850-1950م، المجلد 1، تر جمال أحمد الرفاعي، مر رشا عبد الله عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1995م.

35) طوبال نجوى، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر، "1700، 1830م" من خلال سجلات المحاكم الشرعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

36) طوبال نجوى، يهود مدينة الجزائر في عهد الدايات (1700 1830)، من خلال سجلات المحاكم الشرعية، وزارة الثقافة، الجزائر (د.س).

37) عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871م، ط2، منشورات المركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، تونس، 1985م.

38) عطا علي محمد شحانة ريه، اليهود في بلاد المغرب الأقصى، دار المعرفة للنشر والتوزيع، دمشق، 1999م.

39) كمال كاتب، أوربيون أهالي ويهود الجزائر 1830-1962م، تر: رمضان زيدي، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر سنة 2011م.

40) محرز عفرون، مذكرات من وراء القبور، تر: حاج مسعود مسعود، ج 2، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

41) مناصرية يوسف، النشاط الصهيوني في الجزائر 1897م، 1962م، دار البصائر، ط 1، الجزائر، 2009م.

42) ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م.

43) الوكيل محمد، تاريخ اليهود في القارة الإفريقية، ج2، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008م.

المعاجم:

1) الأيوبي هيثم، الموسوعة العسكرية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981م.

2) هدى درويش، العلاقات التركية و اثرها على البلاد العربية منذ قيام يهود الدونمة1648، الى غاية نهاية القرن العشرين، ج1، دار القلم للنشر و التوزيع، دمشق، ص 29

الرسائل الجامعية:

1) دادة محمد، اليهود في الجزائر العهد العثماني منذ القرن 18 حتى 1830، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 1985م.

2) عباسي أمينة، السياسة الفرنسية اتجاه يهود الجزائر 1830-1870م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ معاصر، بسكرة، 2013-2014م.

3) عجال كريمة، يهود الجزائر ودورهم في تسهيل عملية الاحتلال، مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2013-2014م.

4) فرحاتي هالة، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، مقاومة المقراني الحداد 1871 م، بسكرة، 2015م.

5) لفيف فاطمة الزهراء، خليفي سعاد، سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، 1852 -1870، خميس مليانة، 2013-1962، ص75.

مجلات و دوريات:

1) الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830- 1871م، العدد4، مجلة جامعة كريت للعلوم، 2013م.

2) جمال قنان، تعليم الأهالي في الجزائر في عهد الاحتلال، العدد السابع، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 2001م.

3) حميدة عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005م.

4) سلواني رشيد رمضان، مؤيد محمود حمد الشهدان الاستيطان الاوروبي في الجزائر 1830 -1871، مجلد20، العدد4، مجلة جامعة كريت للعلوم، 2013، ص295.

5) مجلة شهرية، احتلال الجزائر مؤامرة يهودية... من هم اليهود ملوك الجزائر، المرابط الراصد، ص2008.

المراجع الاجنبية:

1) voire texte intégral de l'arrête du 1er septembre qui règle les formes de l'administration civil et municipale des possession françaises dans l'Afrique du nord in: gouvernement général de l'Algérien recueil de actes.

2) Gouvernement général de l'Algérie ،recueil des gouvernent de l'Algérie"1830-1854" imprimerie du gouvernent ،Alger ،1856.

3) MAing Ernest .Les juifs d'Alger sous la domination Torque .1952.p101.

المواقع الالكترونية:

1)https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D9%82_%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%8A%D9 %87

الملاحق

الملحق رقم 1:

معاهدة حول مطالب السيدين بكري وبوجناح من الجزائر[1]

مادة 1: تدفع بالحكومة الفرنسية نقدا للسيدين يعقوب كوهين بكري وميشال بوجناح بواسطة ممثلهما السيد نيكوله بلفيل مبلغ سبعة ملايين من الفرنكان.

مادة 2: يجزأ هذا المبلغ الذي تدفعه الخزينة الملكية بباريس إلى اثنتي عشرة دفعة تقدر الواحدة بـ523.333.33 ويبدأ الدفع ابتداء من فاتح مارس المقبل، ولا تدفع المبالغ التي ستحدد فيما بعد.

مادة 3: كل ما لبكري وبوجناح من ديون في ذمة الحكومة الفرنسية بما في ذلك التعويضات والفوائد، تمحى بواسطة المبلغ المذكور الذي يقدر بسبعة ملايين من الفرنكات. بحيث أن الرعايا الجزائريين الآنف ذكرهم لا يكون لهم الحق في المطالبة بأي شيء مهما كان نوعه إذا كان مرجعه إلى ما قبل إمضاء هذه الاتفاقية.

مادة 4: من المعلوم أن الخزينة الملكية تخصم من المبلغ الذي تسلمه للسيد بليفيل وكيل السيدين بكري وبوجناح، مقدار الإعتراضات وما على الشخصين المذكورين من ديون، وتحتفظ به إلى أن يحصل السيد بليفيل على رفع الحجز من المعنيين أنفسهم أو من المحاكم. أما المبالغ الأخرى فإنها تسلم في حينها.

مادة 5: لقد تم الاتفاق، كذلك، على أن السيد يعقوب، إيفاء منه بوعود قدمها للقنصل الفرنسي في الديوان، يوم 29 فيفري 1816 م، يدفع ديون السادة إسحاق ترنة (479.361 فرنك(،و فرانسوا ايكيون، من تولون (39.269 فرنك)، وجوزاف ايكيون (45.500 ف رنك). وهي مبالغ كانت قد سلمت للقتيل داود بكري من طرف قنصلية فرنسا في الج ا زئر سنة 1810 م.ومن البديهي، بمقتضى هذا الدفع، أن الدائنين المذكورين أعلاه يوكلون السيد يعقوب بكري عن حقوقهم في إرث داود بكري، لجمع المبالغ المذكورة أعلاه والمدفوعة عنه،

---

[1] محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري 1792_1830**، الشركة الوطنية، ط2 ، الجزائر، **1984ص307 ،309.**

وأن هذا الواجب الخاص، لا يمكن في أي حال من الأحوال، أن يمدد إلى آخرين ممن لهم دين في ذمة القتيل داود كوهين بكري.

مادة 6: وبالإضافة إلى ذلك تم الاتفاق على أن الدفعات المنصوص عليها في المادة السابقة وكذلك جميع الديون الأخرى المترتبة على السيدين بكري أو ميشال بوجناح، كلها تخصم من حصة كل واحد ومنابه من السبعة ملايين.

مادة 7: و نظرا إلى أن الأشياء والبضائع التي أخذها وكلاء الإيالة من المؤسسات الافريقية عندما أعلنت الحرب ضد فرنسا يوم 20 ديسمبر 1798 م، قد وضعت تحت تصرف بوجناح وبكري، فإنه تم الاتفاق على أنه يخصم من الدفعة الأخيرة التي تسلم للسيد بليفيل مقدار 111.079 فرنك تصب في صندوق الإيالة لتعويض أصحاب الحقوق.

وبعد هذا الخصم الأخير تعترف الحكومة الفرنسية بأنها لن تطالب مرة أخرى بالعودة إلى تنفيذ المادة الرابعة من معاهدة فاتح ديسمبر سنة 1801 م.

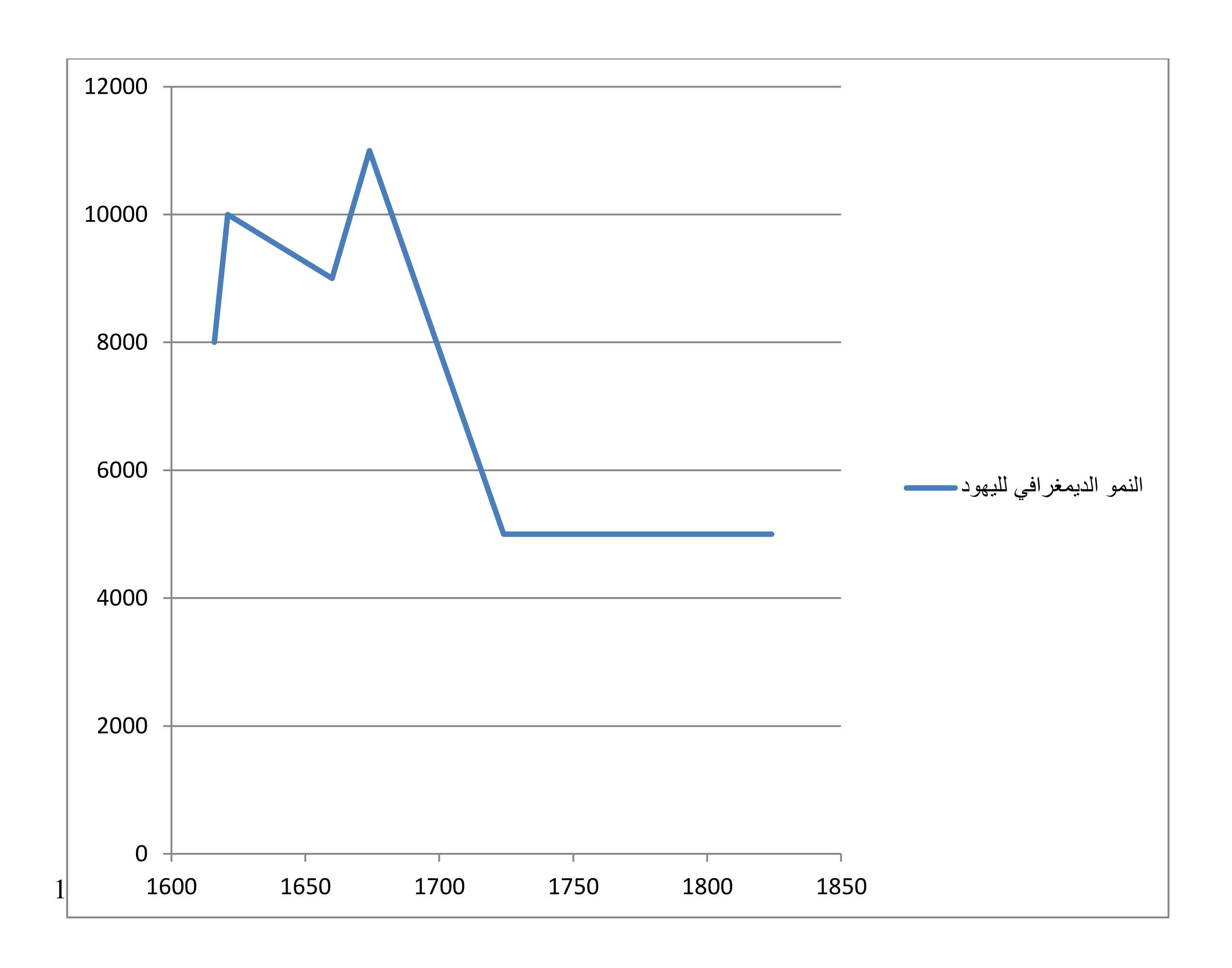
مادة 8: لا يطبق هذا الاتفاق إلا بعد أن يصادق عليه الملك، وأن يصرح الداي باسم الإيالة، أنه بعد تنفيذ الاتفاق لن يطالب الحكومة الفرنسية بأي شيء آخر فيما يتعلق بديون السيدين بكري وبوجناح، وأن يعترف بالتالي، أن فرنسا قامت بواجباتها المنصوص عليها في معاهدة فاتح ديسمبر سنة 1801 م.

حرر في باريس يوم 28 أكتوبر 1819 م.

إمضاء:

Mounisr, Hely d'oisel, Nicolas Pleiille

الملحق رقم 2: منحنى يمثل تعداد اليهود لسكان الجزائر (1621 -1824).



[1]

[1] أرزقي سوتيام، مرجع سابق، ص 295.

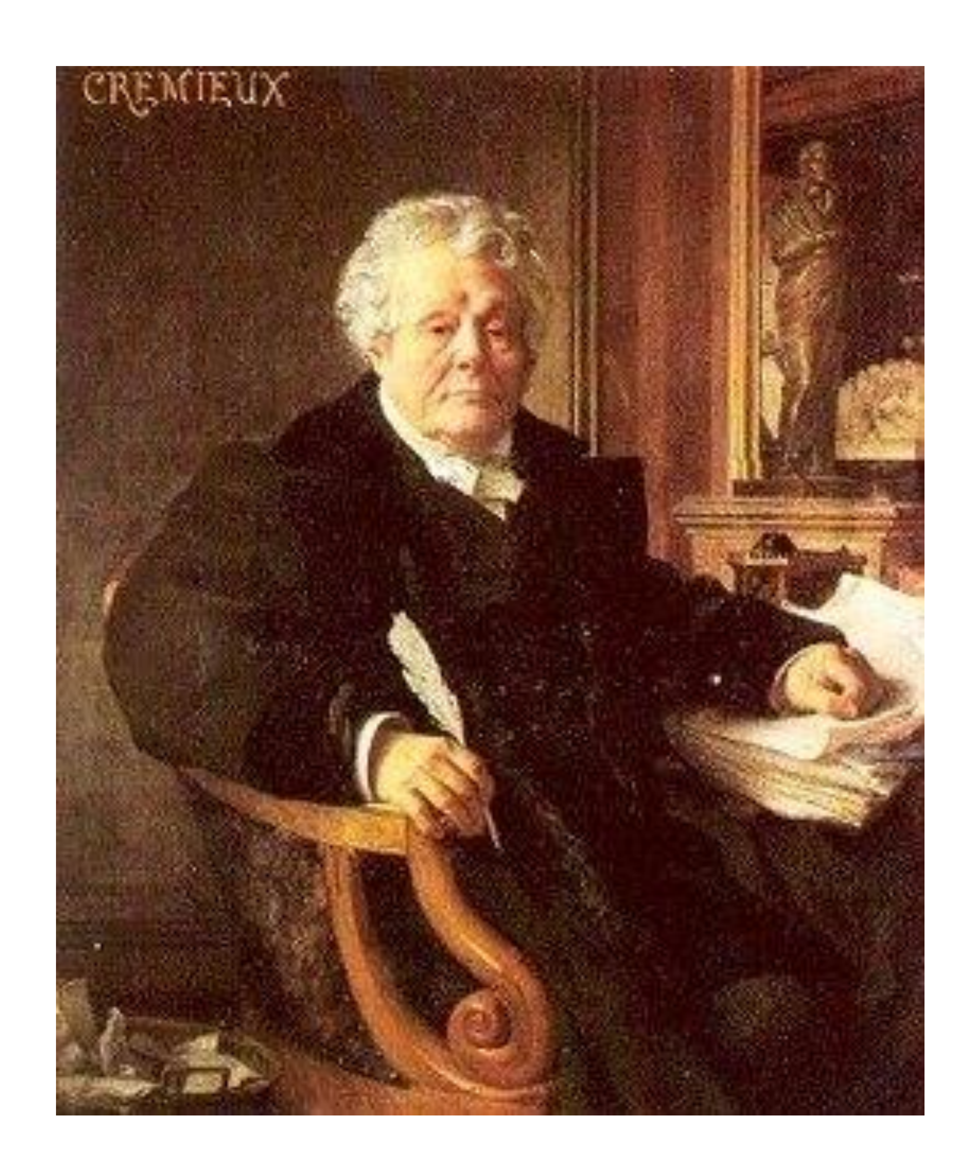
الملحق رقم 3: أهم القوانين الصادرة عن السلطات الفرنسية المتعلقة بيهود الجزائر 1870-1830

تاريخ الصدور	القانون	ما نص عليه
5 جويلية 1830	معاهدة الاستسلام Convention وقعها المارشال دي بورمون و الداي حسين	ضمان لليهود الحرية الدينية و الاقتصادية و ابطال المرتبة التقليدية بينهم لأنها قامت بإلغاء قانون أهل الذمة.
23 أكتوبر 1830	قرار رسمي Arrete اصدر الجنرال كلوزل	تشكيل محكمة يومية تتكون من 3 حاخامات ومنح القاضي المسلم الخلافات التي تقع بين المسلمين و اليهود.
16 نوفمبر 1830	قرار رسمي اصدره الجنرال كلوزل	تعيين السيد جاكوب بكري رئيسا للطائفة اليهودية بمدينة الجزائر.
12 جويلية 1831	قرار رسمي اصدره الجنرال برترين	انشاء مجلس عبري و إبطال قرار 16 نوفمبر 1830 الذي عين السيد جاكوب بكري رئيسا للطائفة اليهودية .
10 اوت 1834	مرسوم ملكي Ordonnance Royale	اخضاع اليهود لاحكام القانون الفرنسي و الابقاء على تشريعاتهم الدينية التي يعود النظر فيها إلى محاكمهم الخاصة . كما حرم القاضي المسلم من صلاحياته النظر التي تجمع بين المسلمين و اليهود و التي أصبحت من اختصاص المحاكم الفرنسية

28 مارس 1836	قرار رسمي اصدره الجنرال كلوزال عندما تولى للمرة الثانية حكم الجزائر	إلغاء منصب رئيس الطائفة اليهودية و نقل صلاحية إلى المساعد اليهودي لرئيس بلدية الجزائر .
28 فيفري 1841	مرسوم ملكي Ordonnance royal	إعادة تنظيم المحاكم في الجزائر ، و دمج اليهود في القانون الفرنسي و إلغاء المحاكم الدينية اليهودي
24 سبتمبر 1842	مرسوم ملكي	

المصدر : ميشال ابيطبول و آخرون ، مرجع سابق، ص 348.

الملحق رقم 04: صورة تمثل شخصية أدولف كريميو.



https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D9%82%87 _%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%8A%D9

فهرس المحتويات